



بن باديس مستغانم جامعة عبد الحميد

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة المالية والمحاسبة التخصص التدقيق ومراقبة التسيير

العنوان

التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

دراسة : مؤسسة وحدة الذبح والتحويل – بوقيرات

خلال الفترة 2016-2017

تحت إشراف الأستاذ:

- مقدمة من طرف الطالبة

- ولد سعيد محمد

- سراج حسيبة

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
الرئيس			مستغانم
المشرف	ولد سعيد محمد	أستاذ مساعد "أ"	مستغانم
المناقش	مادوري نورين	أستاذ محاضر "أ"	مستغانم

السنة الجامعية 2018/2019

الإهداء

إلى ذلك الحرف الذي لا منتهى من الحب والرقّة والحنان أممي
إلى من جاهد الحياة من اجلي وغرس في نفسي محبة الصبر وعلمي

الاجتهاد أبي الغالي

إلى سندي في درب الحياة إخوتي أسماء، فاطمة، علي، محمد، عبد الإله

صديقاتي خيرة، زهرة، عائشة، نصيرة

إلى كل العائلة الكريمة والأهل والأقارب

إلى كل زملائي وكل من مد لي يد المساعدة في انجاز هذا العمل

وأسأل الله المزيد من التوفيق والنجاح

التفكرات

شكر و التقدير

ربي أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن اعمل صالحا ترضاه

اعترافا بالفضل و الجميل أتوجه بخالص الشكر و عميق التقدير و الامتنان إلى الأستاذ

الكريم " ولد سعيد محمد " الذي أشرف على عملي هذا و تفانى في توجيهي إلى غاية إنهائه

و جزيل الشكر موصول لكل من ساعدني من قريب أو بعيد

الْفَهْرَس

محتوى الفهرس

الإهداء

الشكرو التقدير

ح	قائمة الأشكال	02
ي	قائمة الجداول	02
02	المقدمة العامة	02
	الفصل الأول: المفاهيم الأساسية حول التحليل المالي	
06	تمهيد الفصل الأول	06
07	المبحث الأول: ماهية التحليل المالي	07
07	المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وأهدافه	07
09	المطلب الثاني: أهمية التحليل المالي	09
09	المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي	09
11	المبحث الثاني: معايير وأدوات التحليل المالي	11
11	المطلب الأول: معايير التحليل المالي	11
12	المطلب الثاني: أدوات التحليل المالي	12
13	المطلب الثالث: مراحل التحليل المالي	13
14	المبحث الثالث: التحليل المالي وأثره على أداء المؤسسة	14
14	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية	14
23	المطلب الثاني: تحليل التوازنات المالية	23
27	خلاصة الفصل	27
	الفصل الثاني: عموميات حول الأداء المالي	
29	تمهيد الفصل	29
30	المبحث الأول: ماهية الأداء	30
30	المطلب الأول: مفهوم الأداء	30
30	المطلب الثاني: أنواع الأداء	30
32	المطلب الثالث: شروط تحقيق الأداء الجيد	32
34	المبحث الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي	34
34	المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي	34
34	المطلب الثاني: أساسيات عملية تقييم الأداء المالي	34
36	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على تقييم الأداء المالي	36
38	المبحث الثالث: مفهوم الأداء المالي	38
38	المطلب الأول: تعريف الأداء المالي	38

39.....	المطلب الثاني: أهداف تقييم الأداء المالي وأهميته
40	المطلب الثالث: خطوات ومعطيات تقييم الأداء المالي
43.....	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: دراسة ميدانية عن تقييم الأداء المالي بوحدة الذبح والتحويل – بوقيرات
45	تمهيد
46	المبحث الأول: التقديم العام لمؤسسة " ORAVIO "
46.....	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن ظهور " ORAVIO "
47.....	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة " ORAVIO "
48	المطلب الثالث: التقديم بوحدة بوقيرات
.51	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لوحدة بوقيرات
51.....	المطلب الأول: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية
58.....	المطلب الثاني: تحليل الميزانية المالية للوحدة بواسطة النسب المالية
62.....	المطلب الثالث: تحليل التوازن المالي للوحدة
65.....	خلاصة الفصل
67.....	خاتمة عامة
69.....	قائمة المراجع
73.....	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
52	جانب الأصول للميزانية سنة 2016	(01-III)
53	جانب الخصوم للميزانية سنة 2017	(02-III)
54	جانب الأصول للميزانية سنة 2017	(03- III)
55	جانب الخصوم للميزانية سنة 2017	(04-III)
56	الميزانية المالية المفصلة لسنتي 2016 و 2017	(05-III)
57	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016	(06-III)
57	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017	(07-III)
58	نسب الهيكلة لسنتي 2016 و 2017	(08-III)
59	نسب السيولة لسنتي 2016 و 2017	(09-III)
60	نسب النشاط لسنتي 2016 و 2017	(10-III)
61	نسب المردودية لسنتي 2016 و 2017	(11-III)
62	رأسمال العامل لسنتي 2016 و 2017	(12-III)
63	احتياجات رأسمال العامل لسنتي 2016 و 2017	(13-III)
64	الخزينة في سنة 2016 و 2017	(14-III)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
26	تصنيف النسب المالية	(01-I)
32	الأداء الداخلي والخارجي	(01-II)
46	الهيكل البياني لإعادة هيكلة ONAB	(01-III)
47	الهيكل التنظيمي لمؤسسة ORAVIO	(02-III)
49	الهيكل التنظيمي لوحدة الذبح والتحويل - بوقيرات	(03-III)

المقدمة العامة

-مقدمة:

تعتبر المؤسسة المجال الواسع للدراسات العلمية و الاقتصادية والأبحاث الميدانية ،فهي النواة الرئيسية للنشاط الاقتصادي ،حيث أنها تحتوي على عدة منها :وظيفة التصنيع ،البيع ،الموارد البشرية...إلخ ، فمن أهم تلك الوظائف الوظيفة المالية،حيث ينحصر دور الوظيفة المالية في مواجهة وتجاوز المصاعب والعقبات المالية ،من خلال تحسين مؤشرات التوازن المالي وضمان الحد الأدنى من الربحية والحفاظ على مستوى المعقول من السيولة ومن بين الوظائف المالية للتحليل المالي ،فالمحلل المالي يقوم بتحليل القوائم المالية ، بهدف التخطيط واتخاذ قرارات ومقارنتها مع ما هو مخطط ، والتحليل المالي هو أفضل أداة لكشف على أداء المؤسسة .

إذا أن التحليل المالي هو تشخيص وتقييم للحالة المالية لفترة زمنية ماضية من نشاط المؤسسة والوقوف على الجوانب الإيجابية والسلبية المتبعة ،ويمكن القول بعبارة أخرى إن التحليل المالي هو عبارة عن إجراءات تحليلية مالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة في الماضي وإمكانية الارتقاء به مستقبلا والحالة النموذجية للتحليل المالي تقتضي استعمال أساليب وأدوات التحليل المالي والتفسير للقوائم المالية والبيانات المالية الأخرى .

ومن هنا تظهر الإشكالية الرئيسية لهذا البحث كما يلي:

التحليل المالي ومدى تأثيره على التقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟

ومن خلال هذه الإشكالية الرئيسية يمكن إبراز التساؤلات الفرعية التالية :

-ما هو التحليل المالي ؟

-ما هو تعريف الأداء المالي ؟

-ما مدى تأثير أدوات التحليل المالي التي تستخدمها المؤسسة من أجل تحسين أداءها المالي ؟

وللإجابة على التساؤلات السابقة يمكن إبراز مجموعة من الفرضيات التي اعتمدنا عليها في دراستنا و التي

تتمثل في :

1-التحليل المالي هو دراسة القوائم المالية باستخدام أساليب رياضية وإحصائية بغرض إظهار الارتباطات التي تربط عناصرها ، و التغيرات التي تطرأ على هذه العناصر خلال فترة أو عدة فترات زمنية.

2-الأداء المالي هو مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف.

3-تتمثل أداة التحليل المالي التي تستخدمها المؤسسة في القوائم المالية و النسب المالية .

- أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل أسباب اختيار لهذا الموضوع :

1-التحليل المالي موضوع متشعب كثيرا و معمق.

2-التعرف على أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة.

3-الرغبة في التعمق أكثر في دراسة أداة التحليل المالي.

-أهمية الدراسة:

- 1-يعتبر التحليل المالي من أهم مواضيع التسيير المالي للمؤسسة.
- 2-القدرة على التشخيص الأداء المالي للمؤسسة.
- 3-إبراز أهمية التحليل المالي و ذلك من خلال مساعدة المؤسسة من الخروج من مختلف المخاطر التي تواجهها يوميا.

-أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى :

- 1-التعرف على الأداء المالي للمؤسسة .
- 2-البحث عن كيفية التوازن المالي لمؤسسة وحدة الذبح و التحويل دائرة بوقيرات –التحقق من المركز المالي للمؤسسة و الأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية-محاولة إسقاط الجانب النظري لهذا البحث على هذه المؤسسة.

-المنهج المتبع:

تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري ، وذلك بإعطاء تعريفات للتحليل المالي و الأداء المالي للمؤسسة.
أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد تم إسقاط الجانب النظري على مؤسسة مذبحة الدواجن لدائرة بوقيرات بإتباع دراسة حالة من خلال تحليل القوائم المالية لهذه المؤسسة.

-صعوبات البحث:

هناك بعض الصعوبات ومن أهمها :

- 1-عدم الحصول كل المعلومات اللازمة للقيام بالتحليل المالي ، لذلك لم تتمكن من حساب نسب السوق لعدم تصريحهم لمعلومات السوق المالي للمؤسسة.

-الدراسات السابقة:

1-دراسة"عيسى سهام " ،"عيسى يونس" حول تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية،دراسة حالة المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والميناء GCB بومرداس مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تخصص إدارة أعمال المؤسسات ،بومرداس ،حيث تمحورت إشكالية الدراسة حول معرفة أهم آليات تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية .

_إذن توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

_تعتبر عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة عملية بالغة الأهمية لأنها تخدم مختلف الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة حيث تسمح من تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ،ومقارنة النتائج وكذا تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة .

_التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة للبيانات المتاحة عن المؤسسة ما للحصول على معلومات تستعملها في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات.

2-دراسة اوراغ وناسة ،سنة 2015 2016 أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة ،دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة بسكرة .مذكرة ماستر ،تخصص فحص محاسبي ،تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول تأثير الأداء المالي على أداء المؤسسة وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

-إن نسبة السيولة السريعة للمؤسسة مرتفعة خلال السنوات الدراسة ويعود ذلك إلى إرتفاع قيمة مدينو الاستثمار ، ونسبة اقتراض المؤسسة من الغير خلال فترة الدراسة منخفضة ، وهذا يدل على أن المؤسسة لا تعتمد كثيرا على الديون .

- ينبغي الاستفادة من التحليل المالي في عملية مواجهة المخاطر المالية إلى تحديث للمؤسسة عن طريق تقييم الأداء ، وذلك من خلال استخدام أدوات التحليل المالي المختلفة.

الحدود الزمنية والمكانية :

الزمن :امتدت فترة الدراسة من سبتمبر 2018 الى جوان 2019 .

المكانية:انحصرت دراستنا في ولاية مستغانم (مذبحة الدواجن بوقيرات)

-هيكل البحث:

يتضمن هذا البحث جزئين نظري و جزء تطبيقي ،فالجانب النظري قسم إلى فصلين :

-الفصل الأول:المفاهيم الأساسية حول التحليل المالي ، الذي قسم إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول تناولنا فيه

تمهيد :_ لقد شغل أداء المؤسسة الاقتصادية حيزا معتبرا في كتابات وأعمال كثيرة من الاقتصاديين بمختلف اتجاهاتها لاعتبارها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع ،وتبرز أهمية المؤسسة في كونها مصدر للقيمة المضافة ومصدر للثروة وحجم ذلك مرتبط بأداء المؤسسة وعقلانية القيادة ووعيا بما تجري في محيطها .
_ فلا يمكن تناول تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية دون الإحاطة بالإطار النظري للأداء . _ حيث يعتبر تقييم الأداء المالي من إحدى المواضيع الهامة على مستوى المؤسسة الاقتصادية حيث أن المؤسسة في حالة تغيير مستمر بسبب بيئتها وعلاقتها مع المؤسسات الأخرى ،وتسعى المؤسسة دوما لأن تكون في أفضل صورة لها وحتى تتمكن من ذلك أصبحت تهتم بتحسين أدائها وبالكيفية التي تستطيع أن تتفوق بها أمام منافسيها ، فالأداء يعتبر من بين الأسس التي تبني عليها المؤسسة .

خلاصة الفصل الثاني :_ تناولنا في هذا الفصل إلى المفاهيم الأساسية للأداء وتقييم الأداء والأداء المالي ،تهدف إلى بلوغ أهداف المؤسسة بالاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة ، أما تقييم الأداء هو عملية قياس موضوعية لحجم ما تم إنجازه ومستوى ذلك بالمقارنة مع المطلوب إنجازه ،كما ونوعا ،فيمهد تقييم الأداء إلى الوقوف على مستوى إنجاز المؤسسة مقارنة بالأهداف المسطرة في خطتها الإنتاجية ،كذلك تطرقنا إلى الأداء المالي باعتباره أحد

الأساليب المهمة وتحديد وضع المؤسسة مالياً، فهو الطريقة التي تنجز بها الأعمال المحددة لتحقيق أهداف المؤسسة.

الفصل الأول

-تمهيد:

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي في حيلة استخدام الأموال ، أو في حالة الحصول عليها ، ويهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة ، وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد العلاقة فيما بينها . _ حيث يستعمل المسير المالي العديد من الطرق من أجل تقييم الوضعية المالية للمؤسسة ، وذلك من التحقق من المؤشرات المالية للمؤسسة من أجل عدم الوقوع في حالات العسر وما ينجز عنها من نتائج سلبية ، وأخيرا يستعمل المسير المالي النسب المالية في التحليل باعتبارها وسيلة سهلة للاستعمال وتمكن من إعطاء نتائج واضحة عن وضع المؤسسة المالي.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي تشخيص لحالة أو لوظيفة مالية في المؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال عدة دورات وهذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الأعمال ، البنوك، المستثمرون ، بهدف إظهار كل التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية و بالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة و اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين .

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وأهدافه

يعتبر التحليل المالي عملية تفسير القوائم المالية الصادرة و فهمها في دور الإدراك و المعرفة بكيفية إعدادها و الأسس التي تم في ضوءها الأرقام المالية في صورتها النهائية ، فهو الخطوة المهمة التي يبني عليها المدير القواعد السلمية لوظيفتي التخطيط المالي و الرقابة المالية.

1- مفهوم التحليل المالي: التحليل المالي بصورة مبسطة هو مجموع الأساليب و الطرق الرياضية و الإحصائية و الفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات التقارير و الكشوف المالية من أجل تقييم أداء المؤسسات و المنظمات في الماضي و الحاضر و توقع ما سيكون عليه المستقبل¹.

في حيث يرى آخرون أن التحليل المالي ، على أنه مدخل أو نظام لتشغيل البيانات لاستخلاص معلومات تساعد متخذي القرارات التعرف على :

-الأداء الماضي للمنشأة و حقيقة الوضع المالي و الاقتصادي للمنشأة في الوقت الحالي.

-التنبؤ بالأداء المالي للمنشأة في المستقبل.

-تقييم أداء الإدارة.

وهناك من عرف التحليل المالي على أنه مجموعة لعمليات التي تعنى بدراسة و فهم البيانات و المعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمنشأة و تحليلها و تفسيرها حتى يمكن الاستفادة منها في الحكم على المركز المالي للمنشأة و تكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات و تساعد أيضا في تقسيم أداء المنشأة و كشف انحرافات و النبا بالمستقبل².

أما نعيم نمر داوود، عرف التحليل المالي على أنه عبارة عن عملية حسابية يتم من خلالها تحويل الأرقام الواردة في البيانات و الجداول المالية و المحاسبية إما السابقة أو الحالية لمؤسسة ما ، إلى أرقام و نسب مؤوية وإيجاد ارتباطات بين تلك الأرقام و النسب و من ثم اشتقاق مجموعة من المؤشرات تساعد تلك المؤسسة من اتخاذ القرارات المناسبة و بالتالي تطوير عملياتها بما يلبي و يحقق الأهداف التي تسعى لتحقيقها.

¹وليد ناجي الجبالي، الأستاذ علي خلف عبد الله، التحليل المالي للرقابة على الأداء و الكشف عن الانحرافات، الطبعة الأولى 2015، عمان، ص49.

هيثم محمد الربيعي، الإدارة و التحليل المالي، الطبعة الأولى 2000، عمان الأردن، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، ص157².

ومن هنا يمكن تعريف التحليل المالي بأنه: العملية التي من خلالها يتم استنباط مؤشرات و نسب مؤوية من البيانات المالية و المحاسبية للمؤسسة مما يؤدي لتصحيح وزيادة الفعالية الاقتصادية لتلك المؤسسة.¹

2-أهداف التحليل المالي

- تعد نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها في اتخاذ القرارات و الحكم على مدى كفاءة الإدارة و قدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد وعليه فإن التحليل المالي يهدف إلى تحقيق الأتي:
- تقييم أداء الوحدات الاقتصادية و زيادة القيمة الحالية و المستقبلية للمشاريع القائمة و زيادة القيمة المتوقعة للمشاريع الجديدة .
- متابعة تنفيذ الخطة الاستثمارية الموضوعة .
- بناء التوقعات خلال الفترة الزمنية القادمة قصيرة الأجل و متوسطة و طويلة الأجل للمحافظة على السيولة اللازمة للمشاريع القائمة و الجديدة و تحقيق فوائض مالية مستمرة.
- تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمار كالربحية التجارية للمشاريع القائمة و الجديدة على حد سواء.²
- تقييم الوضع المالي و النقدي للشركة .
- تقييم نتائج قراءات الاستثمار و التمويل.
- تحديد انحرافات الأداء المتحقق عن المخطط و تشخيص أسبابهما.
- الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات و الخطط المستقبلية.
- تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة و التي يمكن استثمارها.
- التنبؤ باحتمالات الفشل التي تواجه الشركة.
- يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية و النوعية لمتخذي القرار.
- تقييم ملائمة الشركة في الأجل القصير و الطويل.³
- التحليل قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.
- التحليل لتقويم ربحية المشروع.
- التحليل لتقويم في الهيكل التمويلي العام و مجالات استخدامه.⁴

المطلب الثاني: أهمية التحليل المالي

نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية و تطبيقية، الطبعة الأولى 2012، عمان ،دار البداية ناشرون و موزعون، ص9.¹
 خالد توفيق الشمري، التحليل المالي و الاقتصادي ، الطبعة الأولى 2010، عمان ،دار وائل للنشر و التوزيع ،ص55.²
 عدنان تايه النعيمي، أرشد فوائد التميمي، التحليل و التخطيط المالي، اتجاهات المعاصرة ، الطبعة العربية 2008، عمان الأردن، ص21-22.³
 وليد ناجي الجباني، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى 2009، عمان الأردن، أنراء للنشر و التوزيع، ص21.⁴

- 1- يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة و بغض النظر عن عملها، ليعد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.
- 2- يساعد التحليل المالي في تقسيم جدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع ولتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع، كما يساعد في التخطيط المستقبلي للأنشطة المشروع إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة و السيطرة و حماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.
- 3- يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية ، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال ، و بالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة.
- 4- التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة و هي أشبه بجهاز الإنذار المكبر و الحارس الأمين سيما أن إذا استخدم بفاعلية في المنشأة.
- 5- يمكن استخدام التحليل المالي في تقسيم جدوى الاقتصادية لإقامة مشاريع و تقييم الأداء.
- 6- التحليل المالي أداة اتخاذ القرارات المصيرية سيما ما يخص قرارات الاندماج و التحديث و لتحديد¹.

المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي

يمكن تقسيم أنواع التحليل اعتمادا على عدة أسس إلى:²

- 1- حسب البعد الزمني للتحليل: إن التحليل المالي بعدا زمنيا ،يمثل الماضي و الحاضر، و بناءا عليه يمكن التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي:
 - 1-1- التحليل الرأسي: بموجب هذا الأسلوب تتم مقارنة بين أرقام القوائم المالية للفترة المحاسبية نفسها لتظهر محصلة هذه المقارنة في صورة نسب مئوية ، كأن تنسب تكلفة المبيعات في قائمة الدخل مثلا قيمة المبيعات في نفس القائمة أو أن تنسب قيمة كل بند من الأصول المتداولة في الميزانية إلى مجموع الأصول في الميزانية نفسها.
 - 2- التحليل الأفقي: يقصد بالتحليل الأفقي دراسة أي فقرة من فقرات الكشوفات المحاسبية على مدى سنوات متعددة بمعنى آخر إذا ما أريد دراسة ربحية المؤسسة لمدة خمس سنوات ماضية فإنه تؤخذ الكشوفات للسنوات الخمس الماضية.
- ونلاحظ ربحية المؤسسة و مقارنتها سنة بعد أخرى لاستخراج المؤشرات التي توضح مدى تطور الربحية أو تدهورها خلال السنوات الماضية ، وهذا يعني أن التحليل المالي الأفقي يعتمد على الفترة التاريخية التي مضت على المؤسسة و مقارنة السنة التي يراد فيها استخراج المؤشرات بالسنوات الماضية.
- كذلك يقصد بالتحليل الأفقي مقارنة الأرقام بالقوائم المالية لعدة فترات محاسبية متتالية، من خلال حصر و تحديد الفرق بينهما و معرفة التغيرات من فترة محاسبية إلى أخرى مع حساب و تحديد نسبة هذا التغير و ذلك على أساس اتخاذ الفترة السابقة كتغير أساس، ويتم ذلك للحصول على معلومات إضافية من القوائم المالية.

¹وليد تاجي الخيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى 2009، إنراء للنشر و التوزيع، ص15-16.

²أوراغ وناسه، أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة-دراسة حالة مؤسسة المطاحن ببسكرة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، التخصص محاسبي، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2015/2016، ص22.

1-3- التحليل بالنسب المالية: يعتبر من أهم وسائل و أدوات التحليل المالي للقوائم المالية و من أكثرها شيوعا ، فهو يهتم بقياس العلاقات بين بعض القيم في القوائم المالية سواء كانت تلك القيم من نفس الميزانية أو قيم مشتقة من أكثر قائمة مالية مثل الميزانية ، قائمة حسابات النتائج و جدول التدفقات النقدية و هناك مجالات عديدة يستخدم فيها أسلوب تحليل القوائم المالية من خلال النسب المالية و من بين هذه النسب نذكر نسبة السيولة ، نسب الربحية ، نسب الكفاءة (تحليل الربحية) نسب الرافعة المالية (تحليل الهيكل التمويلي).

2- حسب الجهة القائمة بالتحليل: يمكن تبويب التحليل استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى ما يلي:¹

1-2- التحليل المالي قصير الأجل: قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا و لكنه يغطي فترة زمنية قصيرة و يستفاد منه في قياس قدرات و انجازات المؤسسة في الأجل القصير، وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المؤسسة في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية أو تخفيف الإيرادات التشغيلية. لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة و هذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الأولى الدائنون و البنوك.

2-2- التحليل المالي طويل الأجل: يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام و الأصول الثابتة و الربحية في الأجل الطويل ، إضافة إلى تغطية التزامات المؤسسة طويلة الأجل ، بما في ذلك القدرة على دفع فوائد و أقساط الديون عند استحقاقها. و مدى انتظام المؤسسة في توزيع الأرباح ، و حجم هذه التوزيعات و تأجيرها على أسعار أسهم المؤسسة في الأسواق المالية و لتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق بين مصادر الأموال و طرق استخدامها مما يعني الجمع بين التحليل قصير الأجل و بين التحليل طويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويلة الأجل و مجالات استخدامها.

3- حسب الهدف من التحليل: يمكن تبويب التحليل إلى عدة أنواع استنادا إلى الهدف من التحليل منها:

1-3- تحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.

2-3- تحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل .

3-3- تحليل لتقويم ربحية المؤسسة .

4-3- تحليل لتقويم الأداء التشغيلي للمؤسسة.

5-3- تحليل لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام و مجالات استخداماته.

4- المدى الذي يغطيه التحليل: يمكن تبويب التحليل استنادا إلى المدى أو لنطاق الذي يغطيه التحليل المالي منها:

1-4- التحليل الشامل: يشمل هذا التحليل كافة أنشطة المؤسسة لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات.

2-4- التحليل الجزئي: يغطي هذا التحليل جزءا من أنشطة المؤسسة لفترة زمنية معينة أو أكثر²

المبحث الثاني: معايير و أدوات التحليل المالي

¹ وليد ناجي الجبالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 19-21.

² مداني بن بلغيت و عقب القادر بشاش ، النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية ، مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي حول انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة المعتمد ، 13-14 ديسمبر 2011، جامعة ورقلة، ص 20.

يجب على المحلل عند قيامه بتحليل الأداء المالي أن يكون ملماً بجميع جوانب التحليل و عليه إتباع معايير و أدوات التحليل و التي سوف نتناولها في هذا المبحث.

المطلب الأول: معايير التحليل المالي

مما تقدم يتضح أن النسب المالية أنما تمثل حصيلة قسمة فقرة حسابية في القائمة المالية عن فقرة أخرى، ولذلك فإن دراستها بشكلها الرقمي المطلق قد لا يوفر أي مدلولات فاعليه، فمثلا أن نسبة صافي لربح إلى المبيعات هي 15% في منشأة معينة قد لا يوضح الكثير لقارئ المعلومة، وما إذا كانت هذه النسبة جديدة أم لا، طبيعية أو استثنائية، وذلك فإن تقييم مدى أهمية النسبة المعنية التي يتم التواصل إليها يقتضي مقارنتها بمعيار معين بغرض التأكد من ملائمتها.

من المعروف عموماً أن هناك أربعة أنواع من المعايير التي تستخدم للمقارنة مع النسب المستخرجة للوصول إلى التقييم الموضوعي بشأنها، وهذه المعايير هي¹:

1- المعايير المطلقة (المعايير النمطية):

وبعني المعيار المطلق، حاله متفق عليها بأنها تمثل الصيغة المثالية لحدث معين، وهي لذلك تمثل خاصية متصلة تأخذ شكل قيمة مالية ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين كافة المنشآت وتقاس بها التقلبات الواقعية. ويعتبر استخدام هذا النوع من المعايير قليلاً لابتعادها عن المتطلبات الواقعية لأنشطة الكثير من المنشآت، وهي لذلك قد تنفع لبعضها وقد لا تكون مؤشراً جيداً في البعض الآخر ومثالها أن نسبة التداول مثلا كمعيار مطلق 2: 1، ويمكن اللجوء إلى هذه النسب عند عدم وجود معايير أخرى ملائمة للمقارنة الموضوعية للنسب التي تحققها المنشأة.

2- معايير الصناعية أو المعايير القطاعية

وهي المعايير التي تصدرها الاتحادات المهنية والجهات الحكومية أو غيرها من الجهات لأغراض القياس والتقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة والنشاط وهي لذلك أكثر قرباً إلى الواقع من المعايير المطلقة لأنها تأخذ بالاعتبار متطلبات النشاط في ذلك النوع من الصناعة أو القطاع المهني، ولكنها تنتقد أيضاً في أنها تعطي معايير موحده لكافة المنشآت في ذلك القطاع أو الصناعة ولا تأخذ بالاعتبار الخصائص الخاصة بالمنشآت بشكل انفرادي.

3- المعيار التاريخي

يعتمد هذا المعيار على دراسة أداء الشركة في الماضي واعتباره معياراً للحكم على أدائها الحالي واتجاهاته وعادة يستخرج هذا المعدل عن طريق إيجاد المتوسط الحسابي لنفس النسبة في فترات سابقة محددة، وبعد ذلك يستخدم المعدل المستخرج في تقييم النسبة الخاصة بالفترة الحالية.

4- المعيار المخطط أو المستهدف

يقوم هذا المعيار على أساس وضع أهداف لأنشطة معينة من قبل إدارة الشركة ومقارنة ما كان متوقفاً ولما حققته الشركة فعلاً.

² تيطراوي محمد، خلدون مداني، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة دراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة "2014/2015"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستير، جامعة محمد بوضياف بمسيلة، السنة الجامعية 2016/2017، ص 08.

المطلب الثاني: أدوات التحليل المالي

من أجل الوصول إلى قرارات عقلانية تحافظ على مسيرة المؤسسة نحو تحقيق أهدافها على مدير المالي للمؤسسة أن يستعمل الأدوات التحليلية المثالية التي تمكن من الحصول على المعلومات اللازمة للقرار المالي، ومن أهم الأدوات التحليلية الممكن استعمالها لهذه الغاية الأدوات التالية:

1-الميزانية(قائمة المركز المالي): تصف الميزانية بوظيفة مفصلة عناصر الأصول و عناصر الخصوم و تبرز بصفة مفصلة على الأقل الأصول الآتية عند وجود عمليات تتعلق بهذه الأصول:¹

1-1-الأصول:تتمثل في التثبيات المعنوية التثبيات العينية ، الإهلاكات، المساهمات ، الأصول المالية، المخزونات ، الأصول الضريبية ، الزبائن والمدينين، الآخرون و الأصول الأخرى المماثلة ،كذلك خزينة الأصول الايجابية و معادلة الخزينة الإيجابية.

الخصوم:تتمثل في رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال مع تمديد رأس المال الصادر و الاحتياطات و النتيجة الصافية للسنة المالية و العناصر الأخرى،الخصوم غير الجارية التي تتضمن قائمة الموردون و الدائنون الآخرون ، خصوم الضريبية ، المردودات للأعباء و للخصوم المماثلة و في الأخير خزينة الأموال السلبية و معادلات الخزينة السلبية.

2-جدول النتائج:

حساب النتائج هو بيان ملخص الأعباء و المنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب و يبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح أو الخسارة.²

3-جدول سيولة الخزينة:يقدم جدول سيولة الخزينة مداخل و مخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصادرها.

1-3-التدفقات التي تولد الأنشطة العملية (عمليات سحب الأموال عن اقتناء و تحصيل الأموال عن بيع أصول طويلة الأجل).

2-3-التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة تكون نتيجتها تغير حجم و بيئة الأموال الخاصة أو القروض).

3-3-تدفقات أموال متأتية من فوائد و حصص أسهم،تقدم كلا على حدة و ترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى أخرى في الأنشطة العملية و التمويل.³

المطلب الثالث:مراحل التحليل المالي

يمر التحليل بمجموعة من الخطوات وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه، ويتفق معظم الباحثين في التحليل على مراحل هي⁴:

الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية الجريدة الرسمية المؤرخ في 25 مارس 2009، العدد 19 ص 23.

ناصر دادي عدنون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي، المحمدية العاصمة ، الجزائر 2001، ص 11²

³ ناصر دادي عدنون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي، مرجع سبق ذكره ، ص 24-26.

² طير وزيرة، سايفي باهية فريل، فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، دراسة تطبيقية للوضعية المالية لديوان الترقية و التسيير العقاري البويرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة العقيد أكلي محند أوحاج جامعة البويرة، السنة الدراسية 2014/2015، ص 12.

- 1- تحديد هدف التحليل بدقة: من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى، فنجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة.
- 2- تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي: في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، بمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بينها.
- 3- اختيار أسلوب التحليل المناسب: تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، منها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب.
- 4- إعادة وتبويب القوائم المالية لتلاءم التحليل المختار: في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تستعمل عملية التحليل، وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته، والتي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية، وبالتالي تحقيق هدف المحلل.
- 5- التوصل إلى الاستنتاجات: تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي في أبدأ رأي فني محايد، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.
- 6- صياغة التقارير: التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع نتائج المتوصل إليها.

المبحث الثالث: التحليل المالي وأثره على أداء المؤسسة

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى التحليل المالي و أثره في تقييم أداء المؤسسة حيث سنتناول أهم مؤشرات التحليل المالي المتمثلة في النسب المالية و التي تعد أكثر الأدوات استعمالا في تحليل القوائم المالية. كما سنتطرق أيضا إلى تحليل التوازنات المالية للمؤسسة وذلك باستخدام مؤشرات التوازن المالي (رأس مال العامل، احتياجات رأس المال العامل و الخزينة).

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية:

تعتبر النسب المالية إحدى طرق التحليل الأكثر شيوعا في الحياة المهنية بسبب سهولة تطبيقها وتعدد الأغراض التي تحققها على أساس هذا الأسلوب هو إيجاد العلاقات بين بيانات القوائم المالية، شرط أن تكون هذه

العلاقات ذات مدلول مثل العلاقة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة لبيان قابلية المؤسسة على سداد التزاماتها في الأجل القصير أو الفترة المالية الجارية.

إن استخدام النسب المالية تتطلب قبل كل شيء معرفة طريقة إستقاف هذه النسب و الغاية من استخدامها عن طريق إيجاد العلاقات السببية التي تقف وراء كل نسبة.

و النسب المالية تعني نسبة رقم معين من أرقام القوائم المالية إلى رقم آخر من أرقام نفس القائمة المالية، أو من قائمة ثانية بحيث يكون أحدهم مقاما و الثاني بسطا. ولأجل أن تقدم النسب مدلول ذو معنى لا بد أن تكون أرقام مقام و بسط المعادلة ذات علاقة سببية، وتجلافه فصل على نسبة دون معنى أو مدلول، مثل نسبة أجور و الرواتب إلى مجموعة الأصول الثابتة، فبموجب فصل على نسبة ليس لها أي معنى أو استخدام، توعد النسب المالية بأنها محاولة لإيجاد العلاقة من معلومتين خاصتين إما بقائمة المركز المالي للمؤسسة

أو بقائمة الدخل أو بهما معا، لذا فهي الأطراف المعنية بعملية التحليل بفهم أفضل عن حقيقة وضع المؤسسة إذا اعتمدت على تحليل كل معلومة على حدى، ولغاية دراسة النسب المالية.¹

ويقتضي الاستعراب الملائم للنسب و زيادة القدرة على تطبيقها بفعالية ضرورة تصنيفها و يمكن تصنيفها إلى خمسة مجموعات رئيسية هي:

1-نسب السيولة:

تهدف هذه المجموعة عن النسب إلى تقسيم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير. ويتم ذلك من خلال قياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها القصيرة الأجل عند استحقاقها من خلال تدفقاتها النقدية العادية الناتجة عن المبيعات وتحصل الذمم بالدرجة الأولى، وتحسب هذه القدرة من خلال المقارنة بين مجموع ومجوداتها القصيرة الأجل و مجموع التزاماتها القصيرة الأجل.

نسبة السيولة هي نسبة تعكس الوضعية المالية على المدى القصير في التاريخ المحدد حيث تقيس هذه النسبة الأصول الجارية مقارنة بالخصوم الجارية.²

ويتوقف مستوى السيولة المطلوب لمقابلة المؤسسة القصيرة الأجل على مدى انتظام تدفقاتها النقدية، لذا تحتاج الشركات الصناعية إلى معدلات سيولة أعلى من تلك التي تحتاجها شركات الخدمات الكهربائية، مثلا: لارتفاع مخاطر التذبذب في الأولى، وانخفاضها في الثانية و من أهم هذه النسب نذكر:

1-1-نسبة التداول: تحسب هذه النسبة على النحو التالي:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

¹ وليد ناجي الجبالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

² Michel phanchette: MATOUNS Pinciers outile counesces 2012 page 11

وتعتبر هذه النسبة من أقدم النسب و أوسعها انتشارا وتستخدم كمعيار أولي و جوهري لمعرفة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل من موجوداتها المتداولة.

وقد قبلت نسبة التداول كمقياس عام للسيولة لأنها تقدم أفضل مؤشر منفرد عن مدى تغطية المطلوبات المتداولة بموجودات يتوقع أن يتم تحويلها إلى نقد في موعد يتزامن و موعد سداد المطلوبات المتداولة وينظر المحللون إلى تدني نسبة السيولة بقلق لكونه مؤشرا لمشكلات في التدفق النقدي على المدى القصير قد تؤدي إلى إفلاس المؤسسة ، أما ارتفاع هذه النسبة فينبغي زيادة في قيمة الموجودات المتداولة المتحررة من مطالبات الدائنين القصيرة الأجل ، الأمر الذي يعني وضعا أكثر أمانا بالنسبة للدائنين قصيرة الأجل.

ولكن يجب أن لا ينتظر بارتياح إلى الارتفاع غير العادي في هذه النسبة ، لأنه قد يعني إما نقد معطلا ، أو زيادة من الحجم المناسب من البضاعة ، أو ارتفاعا غير مبرر في حجم الديون بسبب البطء في تحصيلها، وهذه الأمور جميعها مظاهر لسوء إدارة السيولة.

1-2- نسبة السيولة السريعة: تستعمل هذه النسبة لاختبار مدى كفاية المصادر النقدية الموجودة لدى المؤسسة في مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل دون الاضطرار إلى تسيير موجوداتها من البضاعة ، وضمن هذه الشروط تعتبر هذه النسبة مقياسا أكثر تحفظا للسيولة من نسبة التداول لاقتصادها على الأصول الأكثر سيولة ، ولأنها تستثنى البضاعة و المدفوعات مقدما من البسط و تحسب هذه النسبة على النحو التالي:

نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة - البضاعة - المصروفات المدفوعة مقدما / الخصوم المتداولة

ولأن عنصر البضاعة هو أهم أسباب فشل نسبة التداول كمؤشر دقيق للسيولة لكونه أكثر عناصر الموجودات المتداولة احتمالا لانخفاض قيمته، ولأنه أكثر احتياجا للوقت لتحويله إلى نقد سائل، هذا بالإضافة إلى اعتماد عنصر البضاعة الظاهرة في الميزانية على التقدير في تحديد قيمته أكثر من أي عنصر آخر في الموجودات ، لذا هدفت هذه النسبة إلى تحديد هذا العنصر للوصول إلى مؤشر أفضل للسيولة بالاقتران على استعمال العناصر ذات السيولة العالية ، مثل ، النقد وشبه النقد وحسابات المدنين بمختلف أنواعها.¹ وتعتبر هذه النسبة تدقيقا في نسبة التداول لأنها تقيس مدى قدرة المؤسسة على دفع التزاماتها القصيرة الأجل من النقد و الأوراق المالية و الديون الموجودة لديها ديون الاعتماد على البضاعة ، وحيث أنه لا مجال لأي تساؤل بخصوص سيولة النقد المتوفر و كذلك الأوراق المالية إلى حد ما، لذا فإن أهميته هذه النسبة تعتمد إلى حد بعيد على نوعية الديون.

1-3- صافي رأس المال العام: ويحسب على النحو التالي:

نسبة التداول = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة

¹ وليد ناجي الجبالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

ويعرف صافي رأس المال العامل بأنه الفرق بين الموجودات المتداولة و المطلوبات المتداولة، ولهذا فهو ليس نسبة مالية كبقية النسب الأخرى، بل هو عبارة عن مفهوم كمي لنسبة التداول حيث تبين بالأرقام مدى زيادة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة. في حين تعتبر نسبة التداول عن هذه الزيادة بطريقة نسبية أو بعدد المرات.

ويمثل صافي رأس المال العامل الجزء المتحرر من الموجودات المتداولة وهذا الجزء عبارة عن هامش الأمان المتاح للديون القصيرة الأجل على المؤسسة، وأما من الناحية التمويلية فإن صافي رأس المال العامل يعبر عن ذلك الجزء من الموجودات المتداولة الذي لم تكف المصادر القصيرة الأجل لتمويله ولذا يجب تمويله من مصادر طويلة الأجل كالقروض و حقوق المساهمين.

1-4- نسبة النقد: يهتم المحللون بهذه النسبة لأن موجودات المؤسسة من النقد و الأوراق المالية هي الموجودات الأكثر سيولة، و هي بالتالي التي سيعتمد عليها في الوفاء بالالتزامات بشكل رئيس خاصة إذا لم تتمكن المؤسسة من تسبيل موجوداتها الأخرى، ويتم احتسابها على النحو التالي¹:

نسبة النقد:النقد+الأوراق المالية القابلة للتسويق/الخصوم المتداولة
ومن المهم الإشارة إلى أن تدني هذه النسبة لا يعني في كل الأحوال سوء وضع السيولة لدى المؤسسة، لأنه قد تكون لها ترتيبات اقتراض مع البنوك تحصل بموجبها على النقد عند الحاجة.

1-5- نسبة التغطية النقدية للاحتياجات النقدية اليومية: تقيس هذه النسبة الفترة الزمنية التي تستطيع فيها المؤسسة الاستمرار بعملياتها اعتمادا على السيولة الموجودة لديها، وتقاس هذه النسبة بالمعدلات التالية:
*نسبة التغطية النقدية للاحتياجات اليومية=الأصول المتداولة-البضاعة/المعدل اليومي لتكاليف
يقصد بتكاليف العمليات تكلفة المبيعات و المصاريف الإدارية و العمومية مطروحا منها الاستهلاك و المصاريف الغير النقدية، أما المعدل اليومي لهذه التكاليف فهو خارج قسمة مجموعها على عدد أيام السنة (360- أو 365). يوما.

1-6- نسبة التدفق النقدي إلى الديون: من مقاييس قدرة المؤسسة على خدمة دينها العلاقة ما بين التدفق النقدي من العمليات و الدين القائم، ويتم احتساب هذه النسبة بالمعادلة التالية.

نسبة التدفق النقدي إلى الديون = المتحقق من العمليات/إجمالي الديون القصيرة الأجل و الطويلة الأجل

ويقصد بالنقد المتحقق من العمليات صافي الربح مضاف إليه الاستهلاكات الاطفاءات.

2-نسب النشاط :

تشير نسبة النشاط إلى مدى قدرة و كفاءة المؤسسة على استخدام إدارة أصولها في تحقيق المبيعات. وتصمم هذه النسب عادة لتحديدهما إذ كان استثمار المؤسسة في كل أصل من أصولها يبدو معقولا أو أكثر مما ينبغي وذلك في ضوء مستوى المبيعات المخططة. فإذا أعطت المؤشرات انطبعا راسخا بأن المؤسسة أفرطت في الاستثمار في الأصول الثابتة فإن تكلفة رأس المال سوق تكون مرتفعة، وتنخفض من ثم أرباح المؤسسة و قد تحقق خسائر، وإذا لم تكن استثمارات المؤسسة في الأصول كافية فمن المحتمل أن تفقد المؤسسة فرصا لتحقيق

عاطف وليم أندراوي، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2006، ص 95-97.

مبيعات مربحة، بشكل يؤثر سلباً على إيرادات المؤسسة ومن ثم على أرباحها، وتوجد نسب عديدة لقياس كفاءة نشاط المؤسسة أهمها:¹

1-2- معدل دوران إجمالي الأصول: يتم احتساب هذا المعدل بقسمة المبيعات على إجمالي أصول المؤسسة ، وقياس هذا المعدل مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصول الشركة .

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \text{المبيعات} / \text{إجمالي الأصول}$$

2-2- معدل دوران الأصول الثابتة: يشير معدل دوران أدوات الأصول الثابتة إلى مدى كفاءة إدارة المؤسسة في استخدام الأصول الثابتة الخاصة بالمؤسسة لتوليد المبيعات و تمثل نسبة المبيعات إلى صافي الأصول الثابتة.

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{المبيعات} / \text{صافي الأصول الثابتة}$$

2-3- معدل دوران الأصول المتداولة: يشير معدل دوران الأصول المتداولة إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات، ويحتسب معدل دوران الأصول المتداولة كالتالي:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{صافي المبيعات} / \text{الأصول المتداولة}$$

وللوصول إلى التفسير الصحيح لمعدل دوران الأصول المتداولة يقتضي الأمر تحليل بنود الأصول المتداولة وهي:
*معدل دوران المخزون: يتم احتساب معدل دوران المخزون بقسمة تكلفة البضاعة المباعة على قيمة المخزون، فيما يرى البعض احتساب هذا المعدل بقسمة قيمة المبيعات على قيمة المخزون، أنه انظر لأن المخزون غالباً ما يتم تقييمه على أساس التكلفة، لذا فمن الأفضل احتساب المعدل على أساس تكلفة البضاعة المباعة ، ويذهب البعض الآخر إلى احتساب مقام النسبة على أساس متوسط قيمة المخزون خلال الفترة بقسمة مجموع كل من مخزون أول فترة و مخزون آخر الفترة على 2، غير أنه للتبسيط سوف نأخذ مخزون آخر الفترة كأساس لاحتساب معدل دورانه.

يشير معدل دوران المخزون إلى السرعة التي تتدفق بها الأموال من خلال المخزون ، وبمعنى آخر فإن معدل دوران المخزون يشير إلى عدد المرات التي يدور بها المخزون خلال الفترة.

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{تكلفة البضاعة المباعة} / \text{رصيد المخزون}$$

عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، مرجع سبق ذكره، ص 95¹.

معدل دوران الذمم: يحتسب معدل دوران الذمم بقسمة صافي المبيعات السنوية الآجلة على قيمة الذمم آخر المدة.

$$\text{معدل دوران الذمم} = \text{صافي المبيعات الآجلة} / \text{رصيد الذمم}$$

وتشير هذه النسبة إلى سيولة الذمم فإذا افترضنا أن معدل دوران المتوسط يتم كل شهرين، أما إذا كان معدل دوران الذمم 4 فإن هذا يعني أن على المؤسسة أن تنتظر ثلاثة شهور في المتوسط لاستعادة أموالها المستثمرة في الذمم كأصل متداول.

*معدل دوران النقدية: يحسب معدل دوران النقدية بقسمة المبيعات على رصيد النقدية وأشباه النقود وذلك على النحو التالي:

$$\text{معدل دوران النقدية} = \text{المبيعات} / \text{رصيد النقدية وأشباه النقدية}$$

3-نسبة الربحية:

تهتم إدارة المؤسسة ومستثمرها و مقرضوها بالقوة الايرادية للمؤسسة فهي المقياس الأهم للحكم على كفاءة الإدارة و قدرتها على استخدام الموارد المتاحة، المستثمر يهتم بالعائد المتحقق على استماراته في المؤسسة مقارنة بالعائد في المؤسسات متنافسة و المقرض يهتم بربحية المؤسسة كمصدر مضمون لتسديد الالتزامات المترتبة على القروض، ويمكن تقسيم نسبة الربحية إلى مجموعتين¹:

3-1-نسبة ربحية المبيعات: يمكن استخدام ثلاثة مقاييس لأضاح العلاقة بين المبيعات و الربحية، محمل الربح، صافي الربح التشغيلي، وأوصافي الربح، أما محمل الربح فهو مؤشر غير مقبول نظر لأنه لا يتضمن تكاليف التشغيل و التي تعتبر مؤشر مهما على كفاءة إدارة المؤسسة في الرقابة على التكاليف و لذلك فإننا نكتفي في هذا المجال بصافي الربح التشغيلي و أوصافي الربح.

3-1-1-هامش الربح التشغيلي:

$$\text{هامش الربح التشغيلي} = \text{صافي الربح التشغيلي} / \text{المبيعات}$$

تبين نسبة ربحية المبيعات التشغيلية، وصافي الربح التشغيلي يعتبر مقياساً أفضل الربحية المبيعات، لأن هذا الربح يستثنى تكاليف التمويل من الحساب، وذلك فإننا هذه الحالة تقارن منشآت تختلف عن بعضها من حيث نسبة المديونية إلى حقوق الملكية.

3-2-1-هامش صافي الربح:

$$\text{هامش صافي الربح} = \text{صافي الربح} / \text{المبيعات}$$

عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، مرجع سبق ذكره، ص 98¹.

وبالمقارنة مع الربح التشغيلي فإن صافي الربح يتأثر بأسلوب تمويل المؤسسة كما أنه يتأثر بقرارات تشغيلية، فكلما ازداد اعتماد المؤسسة على القروض في التمويل كلما انخفض صافي الربح.

2-3- ربحية الاستثمارات: وهنا نود التعرف على مقدار العائد الذي تحققه المؤسسة على استثماراتها في الأصول، ويمكن في هذا السياق استخدام النسب التالية.

3-2-1- معدل العائد على الأصول :

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \text{صافي الربح} / \text{إجمالي الأصول}$$

تقيس هذه النسبة صافي ربحية المؤسسة لكل دينار يتم استثماره في الأصول بغض النظر الطريقة التي يتم بها تمويل الأصول، أي أن هذه النسبة تبين مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الربحية من مواردها المختلفة.

ومع هذه النسبة تستخدم بشكل كبير في تقييم الأداء المالي للمؤسسة إلا أنها قد تؤدي إلى نتائج مظلمة في التقييم، والسبب في ذلك يعود إلى أن صافي الربح لا يتضمن الفوائد على القروض، وهو العائد الذي يتم دفعه إلى المقرضين الذين قاموا بتمويل جزء من استثمارات المؤسسة، ويمكن التغلب على هذه المشكلة باستبدال صافي الربح في بسط النسبة أعلاه بصافي الربح التشغيلي وحساب نية جديدة هي معدل العائد التشغيلي على الأصول حيث أن¹:

$$\text{معدل العائد التشغيلي على الأصول} = \text{صافي الربح التشغيلي} / \text{المبيعات الأصول}$$

وإذا أراد المحلل معرفة أسباب انخفاض هذا العائد عن المتوسط فإن بإمكانه إعادة كتابة النسبة السابقة على الشكل التالي:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \text{صافي الربح التشغيلي} / \text{إجمالي الأصول}$$

ونحن بهذه الطريقة نقسم هذه النسبة إلى جزء بين رئيسين الأول هو هامش الربح التشغيلي، أما الثاني فهو معدل دوران الأصول، وذلك فإن:

$$\text{معدل العائد التشغيلي على الأصول} = \text{هامش الربح التشغيلي} / \text{معدل دوران الأصول}$$

ويعتبر هامش الربح التشغيلي ذو أهمية قصوى في فهم ربحية المنشأة وذلك بتحديد العوامل المؤثرة فيه وهي المبيعات (عدد الوحدات المباعة * متوسط سعر الوحدة)، تكلفة البضاعة المباعة، تكاليف التشغيل.

أما معدل دوران الأصول فهو يعتمد على مدى كفاءة الإدارة في التشغيل الأصول لتحقيق أكبر قدر ممكن من المبيعات.²

3-2-2- معدل العائد على حقوق الملكية: قلنا سابقا بأنه إذا رغب المحلل في تقييم أداء المؤسسة فيما يتعلق باستثماراتها في الأصول فإن من المستحسن استعمال معدل العائد التشغيلي على الأصول، أما إذا رغب المحلل في

عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، مرجع سبق ذكره، ص 99.¹
عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، مرجع سبق ذكره، ص 100.²

معرفة العائد الذي يحصل عليه المساهمون في المؤسسة مقارنة بغيرهم من المساهمين في مؤسسات أخرى فإن من المناسب حساب معدل العائد على حقوق الملكية كالتالي:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \text{صافي الربح} / \text{معدل حقوق الملكية}$$

4-نسبة السوق:تقوم هذه النسبة بإيجاد علاقة بين سعر السهم (قيمتة السوقية) وبين كل من ربحية وقيمتة الدفترية.

وبالتالي فهي تقدم للمستثمر و محلل الائتمان مؤشر عن الأداء الماضي للعميل طالب الائتمان ، وكذا التوقعات المستقبلية لهذا الأداء،فكلما ارتفعت معدلات الربحية للمؤسسة طالبة الائتمان، وتزايدت كفاءة إدارة أصولها وإدارة قروضها ،ارتفعت القيمة السوقية لأسهم تلك المؤسسة على النحو الذي يأمله أي مستثمر في المستقبل، وتشمل النسب التالية:¹

1-4-معدل السعر للربحية: يظهر معدل السعر للربحية القيمة التي يقبل للمستثمر دفعها للحصول على جنيه واحد من الأرباح المكتسبة و يتم احتساب معدل السعر للربحية كالتالي:

$$\text{معدل السعر للربحية} = \text{السعر السوقي للسهم} / \text{ربحية السهم}$$

4-2-نسبة القيمة السوقية الدفترية:تعطي نسبة القيمة الدفترية مؤشر لمدى قوة أسهم المؤسسة في السوق ، وذلك من خلال نسبة القيمة السوقية لكل سهم (أي السعر الذي يباع به في سوق الأوراق المالية)لقيمتة الدفترية الحالية ويقضي الوصول إلى نسبة القيمة السوقية الدفترية احتساب القيمة الدفترية الحالية لكل سهم أولاً و ذلك بقسمة إجمالي حقوق الملكية عملة الأسهم أو ما يطلق عليه صافي ثروة الملاك(الأسهم العادية +رأس المال المدفوع+الأرباح المحتجزة)على الأسهم و تستخدم المعادلة الرياضية التالية في تحقيق ذلك:

$$\text{القيمة الدفترية الحالية للسهم} = \text{إجمالي حقوق الملكية لحملة الأسهم} + \text{عدد الأسهم}$$

أما احتساب نسبة السوق الدفترية لكل سهم فتستخدم لها المعادلة الرياضية التالية:

$$\text{نسبة القيمة السوقية الدفترية} = \text{السعر السوقي للسهم} + \text{القيمة الدفترية الحالية للسهم}$$

5-نسبة المديونية:تقيس نسبة المديونية أو الاقتراض أو نسب الرفع المالي درجة اعتماد المؤسسة على الأصول المقترضة في تمويل أنشطتها، ويكتسب المدى الذي تذهب إليه المؤسسة في الاقتراض أهمية خاصة من جوانب عدة أهمها التأثير على كل من العائد و الخطر، إذا أن التمويل باستخدام لاقتراض قد يؤدي إلى زيادة ربحية المؤسسة مقارنة بالتمويل عن طريق أموال الملكية.

حيث يسمح بخصم فوائد لقروض من وعاء الضريبة على الدخل، الأمر الذي يعني أن التمويل باستخدام القروض يرتب ميزة ضريبية قد لا تكون متاحة بالنسبة لمصادر التمويل الأخرى،يبدا انه عن ناحية ثمة مخاطر تكشف تزايد الاعتماد على الاقتراض في تمويل أنشطة المؤسسة تتمثل في احتمال عدم قدرة المؤسسة على سداد

طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت ، دار الفكر الجامعي الإسكندرية 2007، ص530-533.¹

القروض و فوائدها الأمر الذي قد يؤدي إلى إفلاس المؤسسة و تصنيفها و تعريض أموال المساهمين للضياع، ونتيجة لذلك تكتسب نسبة الاقتراض أهمية خاصة لكل الأطراف المعنية للمؤسسة، فهي تهم الملاك من حيث أن ارتفاعها قد يؤدي إلى زيادة أرباحهم غير أن تزايدها بشكل غير طبيعي قد يسبب للملاك قلق نتيجة للمخاطر التي تصاحب الاقتراض ومن ناحية أخرى يهتم دائنو المؤسسة ومقرضوها بنسب الاقتراض اعتباراً أنها تعطي دلائل قوية على قدرة المؤسسة على سداد و خدمة ديونها ، وفي ضوء ذلك يقرون اقتراض المؤسسة من عدمه و فيما يلي أهم نسب الاقتراض و التي يمكن تقسيمها إلى¹:

1-5-1- نسبة التمويل: تظهر هذه النسبة كيفية تمويل المؤسسة لأنشطتها ومن أهمها:

1-5-1-1- نسبة الدين أو الاقتراض: وتشير هذه النسبة إلى النسبة المئوية لإجمالي القروض إلى إجمالي الأصول

و تحسب كالتالي:

$$\text{نسبة الديون} = \text{مجموع الديون} / \text{إجمالي الأصول}$$

وتشمل الديون كل من الخصوم قصيرة الأجل و الخصوم طويلة الأجل ويفضل الدائنون انخفاض هذه النسبة باعتبار أن ذلك يعني ارتفاع قدرة المؤسسة على سداد ديونها ومن ثم انخفاض احتمال تعرض الدائنين إلى خسائر قد تنشأ نتيجة توقف المؤسسة عن سداد ديونها، ومن ناحية أخرى يفضل الملاك ارتفاع هذه النسبة إلى مدى معين لما لها من تأثير إيجابي على ربحية المؤسسة.

1-5-2- نسبة القروض إلى حقوق الملكية: وهي تعبر عن النسبة المئوية لإجمالي القروض إلى حقوق الملكية ، وتمثل القروض مجموع القروض قصيرة الأجل و طويلة الأجل ، في حين تمثل حقوق الملكية مجموع كل من رأس المال و الاحتياطات و الأرباح المحتجزة.

1-5-3- مضاعف حقوق الملكية: يحسب مضاعف حقوق الملكية بقسمة إجمالي الأصول على قيمة حقوق الملكية و توضح هذه النسبة أيضاً كيفية استخدام المؤسسة للرفع المالي الكلي، وتشير هذه النسبة إلى عدد مرات تغطية أصول المؤسسة لحقوق ملكيتها بدون تحمل أي التزامات ثابتة.

$$\text{مضاعف حقوق الملكية} = \text{إجمالي الأصول} / \text{حقوق الملكية}$$

1-5-2-2- نسبة التغطية: تشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على خدمة و سداد أعبائها الثابتة من الدخل المتاح، وتغطي بهذه النسب مؤشرات بشأن المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة ، وتبعاً لذلك فهي تمثل أهمية خاصة لكل من الإدارة و الملاك و الدائنين ومن أهمها:

1-5-2-1- نسبة تغطية الفوائد: يقاس معدل تغطية المؤسسة لفوائدها بقسمة صافي الربح قبل الفوائد و الضرائب على أعباء الفوائد.

$$\text{معدل تغطية الفوائد} = \text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب} / \text{مدفوعات الضرائب}$$

عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، مرجع سبق ذكره، ص101.

وكما وضح من تعريف نسبة التغطية فإنها تشير إلى المدى يمكن أن يتم به تخفيض الدخل التشغيلي قبل ما تصبح المؤسسة غير قادرة على سداد مدفوعات الفوائد الخاصة بها، وفي حالة فشل المؤسسة في خدمة أعباء الفوائد فقد يعرضها هذا الإفلاس، وقد استخدم صافي الدخل قبل الفوائد و الضرائب في بسط النسبة بدلا من صافي الربح باعتبار أن مقدرة المؤسسة على سداد الفوائد الجارية لا تتأثر بالضرائب.

2-2-5- معدل تغطية الأعباء الثابتة: إلى جانب أعباء الفائدة التي تتحملها المؤسسة، توجد أعباء ثابتة أخرى كتحميلها المؤسسة بصفة دورية مثل الإيجار وأقساط خدمة الدين، وتتصف أعباء خدمة الدين بالدورية باعتبارها لازمة لتخفيض أصل الدين، وتجدر الإشارة أن أقساط خدمة الدين (سواء كانت قروض أو سندات) لا يتم خصمها من الدخل لأغراض الضريبة لأنها مجرد إعادة سداد الجزء من ديون المؤسسة، ونظرا لأن احتساب نسبة تغطية الأعباء الثابتة يكون مؤسسا على البيانات قبل احتساب الضرائب، لذا فمن المتعين أن يتم تعديل أقساط خدمة السندات لكي تصبح أيضا قبل الضرائب و يتم ذلك كالتالي:¹

$$\text{قيمة القسط قبل الضريبة} = (\text{الاحتياط لسداد القروض}) = \text{قيمة القسط المطلوب سداده} / 1 - \text{سعر الضريبة}$$

وتأسيسا على ذلك يمكن القول أن الأعباء الثابتة التي يتعين على المؤسسة أن تدفعها تتمثل في: الفوائد، أقساط القروض و السندات وأعباء الإيجارات، وبالتالي يحتسب معدل تغطية الأعباء الثابتة كالتالي:

$$\text{معدل خدمة الأعباء الثابتة} = \text{صافي الربح قبل الفوائد و الضرائب} + \text{الإيجارات/الفوائد} + \text{الإيجارات} + \text{أقساط الخدمة السندات و القروض} / 1 - \text{سعر الضريبة}.$$

المطلب الثاني: تحليل التوازنات المالية

يعرف التوازن المالي بأنه "الحالة التي يظل معها رصيد النقدية، في كل لحظة موجبا بعد سداد كافة الديون قصيرة الأجل، وكذلك يحقق اليسر المالي بنسبة معينة و السيولة للمؤسسة.

1- تحليل الميزانية بواسطة التوازنات المالية:

تسمح دراسة التوازن المالي بتقييم الملاءة و الخطر المالي المتعلق بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة، حيث نجد أن هناك عدة مؤشرات يسند إليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها:²

عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، مرجع سبق ذكره، ص105.

¹ شعبان محمد، نحو اختيار هيكل تمويل أمثل للمؤسسة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص مالية مؤسسة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقره بومرداس 2010، ص118.

1-1- رأس المال العامل:

1-1-1- مفهوم رأس المال العامل: يعتبر رأس المال العامل عن ذلك الفائض الناتج بعد تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، والذي يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية، دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقيق رأس المال العامل موجب داخل للمؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات و ضمان استمرار توازن هيكلها المالي.

و انطلاقا من المبدأ المحاسبي العام المحقق في الميزانية المالية و المتمثل في تساوي الأصول مع الخصوم، وتقييم الميزانية إلى خمس كتل أساسية، هي الأصول الثابتة، الأصول المتداولة، أموال الملكية، الديون طويلة و متوسطة الأجل و الديون قصيرة الأجل ويمكن حساب رأس مال العامل بطريقتين هما:

- من أسفل الميزانية: يتم مقارنة الأصول المتداولة و الخصوم الأقل من سنة.
- من أعلى الميزانية: يتم مقارنة الأصول الثابتة مع الأموال الدائمة وهو ما يطلق عليه "التوازن المالي الأدنى" إلا أنه حسب طبيعة الديون قصيرة الأجل، فهي تسحق التسديد في مدة معينة أقصر من تاريخ تحويل عناصر الأصول المتداولة إلى سيولة و عليه من الممكن أن نجد المؤسسة نفسها مطالبة بتسديد ديونها قبل التحصيل على حقوقها لدى الغير، وهو ما يضعها أمام حالة حد صعوبة اتجاهها دائنها، لذا لا بد على المؤسسة أن توفر هامش أو فائض من الأموال الدائمة الذي يزيد عن تمويلها للأصول الثابتة، أو بالمقابل أن تفوق الأصول المتداولة بمجموع الديون قصيرة الأجل، وهذا ما يسمى برأس المال العامل الدائم أو الصافي.

1-2- رأس مال العامل الصافي¹:

هو ذلك الجزء عن الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأول المتداولة، ويحسب وفق طريقتين هما:
- طريقة أعلى الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

وبتعويض الأموال الدائمة ب(الخصوم - الديون قصيرة الأجل) و الأصول الثابتة ب(الأصول - الأصول المتداولة).

- طريقة أسفل الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}$$

1-1-2- تحديد حجم رأس المال العامل: يختلف حجم رأس المال من مؤسسة لأخرى كل حسب طبيعتها، والقطاع الذي تعمل فيه، فيكون غالبا أقل حجما في المؤسسات التجارية عن المؤسسات الصناعية نظر لسرعة دوران المخزون في الأول و بطئها في الثانية، ويمكن توضيح حالات تغيير رأس مال العامل كالآتي:

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة أو} = \text{الأصول}$$

$$\text{المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

ص إدارة الأعمال كلية

² اليمين سعادة، إ.

العلوم الاقتصادية جامعة الحاج لخضر، باتنة 2009، ص59.

ويمكن القول أن هناك ثلاثة مستويات لرأس المال العامل وهي كالآتي:¹
 الحالة الأولى: رأس المال العامل=0 ← الأموال الدائمة: الأصول الثابتة أو الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل في هذه الحالة تعطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط ، أما الأصول المتداولة فتغطي بالكامل عن طريق القروض قصيرة الأجل ، وهذه الوضعية لا تتبع أي ضمان تمويلي في المستقبل ، وترجم هذه الحالة الوضعية العسبة للمؤسسة.

الحالة الثانية: رأس المال العامل<0 ← الأموال الدائمة <الأصول الثابتة أو الأصول المتداولة > الديون قصيرة الأجل، وفقا لهذه الحالة نجد أن الأصول الثابتة مولت بالكامل بالأموال الدائمة، وبقي جزء من الأموال الدائمة لتمويل نسبة معينة من الأصول المتداولة وهذا ما يشكل هامش الأمان (يتمثل في رأس مال العامل) وتوازن في الهيكل التمويلي للمؤسسة، إلا أن قيمة رأس مال العامل لا يجب أن تكون كبيرة جدا، وهذا عدم تجميد الأموال الدائمة التي تتميز بتكلفة عالية في أصول متداولة لا تنتج عنها عوائد.

الحالة الثالثة: رأس مال العامل >0 ← الديون الأجل <الأصول متداولة أو الأصول الثابتة> الأموال الدائمة، أي أن الأصول الثابتة مولت بجزء من الأموال الدائمة وجزء آخر من القروض قصيرة الأجل، وفي مثل هذه الوضعية لا تتمتع المؤسسة بأي هامش ضمان لمقابلة المصاعب المستقبلية، وهو ما يدل على توازن صارخ في الهيكل التمويلي للمؤسسة، وبالتالي خطورة الوضعية المالية.

1-1-3- أشكال أخرى لرأس المال العامل: بالإضافة لمفهوم رأس مال العامل الدائم ظهرت مفاهيم أخرى لرأس المال العامل و تتمثل فيما يلي:

* رأس مال العامل الخاص: وهو مقدار الفرق بين أموال الملكية أو الأموال الثابتة و يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس مال العامل الخاص} = \text{أموال الملكية} - \text{الأصول الثابتة}$$

ومن خلال رأس المال العامل الخاص نستطيع الحصول على صورة أكثر دقة من التي يمنحها لنا رأس المال العامل الدائم، وهذا لأن رأس مال العامل الخاص يعتبر أداة للحكم على مدى الاستقلالية المالية للمؤسسة، أي أن جودة بقييم موجبة يدل على أن كامل الأصول الثابتة، وجزء من الأصول المتداولة الممولة عن طريق أموال الملكية كما أنه يساعد على قياس مرونة المؤسسة فيما يخص المديونية.

* رأس مال العامل الخارجي أو الأجنبي: يمثل ايجمالي أموال يستدانه التي تسخر لتمويل أصول المؤسسة الاقتصادية كما يلي:²

$$\text{رأس مال العامل الخارجي} = \text{ديون طويلة ومتوسطة الأجل} + \text{ديون قصيرة الأجل}$$

شعبان محمد، نحو اختيار هيكل تمويل أمثل للمؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص122.

شعبان محمد، نحو اختيار هيكل تمويل أمثل للمؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص121.

من أجل تقدير ملاءة و سيولة مؤسسة على المدى الطويل، فإن رأس مال العامل وحده غير كافي لإصدار حكم حول تحقق التوازن عالي بين الاستخدامات و موارد المؤسسة ،لذا يجب علينا حساب مؤشر آخر للتوازن عالي و لأمثل في احتياجات رأس مال العامل.

2- احتياجات رأس المال العامل:تعرف احتياجات رأس المال العامل بأنها رأس مال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا موجهة بصفة حقيقية احتياجات السيولة فيه مواعيد استحقاق الديون قصيرة الأجل، وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصورة عادية، فدورة الاستغلال يترتب عنها احتياجات دورية متحددة يجب تغطيتها بمصادر تمويل دورية أيضا فإذا كانت احتياجات التمويل لدورة أكبر من الموارد المؤسسة من نفس الدورة، تقول في هذه الحالة أن المؤسسة بحاجة لرأس مال العامل وتحسب احتياجات رأس مال العامل بالعلاقة التالية:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = \text{احتياجات التمويل الدورية} - \text{مصادر التمويل الدورية}$$

تتمثل

في الديون قصيرة أجل، أو ما يعرف بخصوص الخزينة التي لم يصل بعد تاريخ استحقاقها، ويمكن تحديد احتياجات رأس مال العامل.

$$\begin{aligned} \text{احتياجات رأس مال العامل} &= (\text{قيم استغلال} + \text{قيم غير جاهزة}) - (\text{الديون} \\ &\text{قصيرة الأجل} - \text{ملفات مصرفية}) \\ &= (\text{الأصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{الديون قصيرة الأجل} - \text{ملفات} \\ &\text{مصرفية}) \end{aligned}$$

3- الخزينة الصافية: يمكن تعريف الخزينة الصافية على أنها تمثل فائض أو عجز في الموارد الثابتة بعد تمويل التثبيتات احتياجات رأس مال العامل، ويعتبر تسيير الخزينة الصافية المحور الأساسي في تسيير السيولة ،ويظهر التضارب بوضوح بين السيولة و الربحية، فزيادة قيمة الخزينة تزيد من قدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة ،ويتبدد معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائناتها ، وتحسب الخزينة الصافية بإحدى العلاقتين التاليتين.

$$\begin{aligned} \text{الخبزينة الصافية} &= \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل} \\ \text{الخبزينة الصافية} &= \text{الأصول الموظفة و غيرها من الأصول الجارية} + \text{أموال الخزينة} \\ &\text{أصول} - \text{أموال الخزينة خصوم} \end{aligned}$$

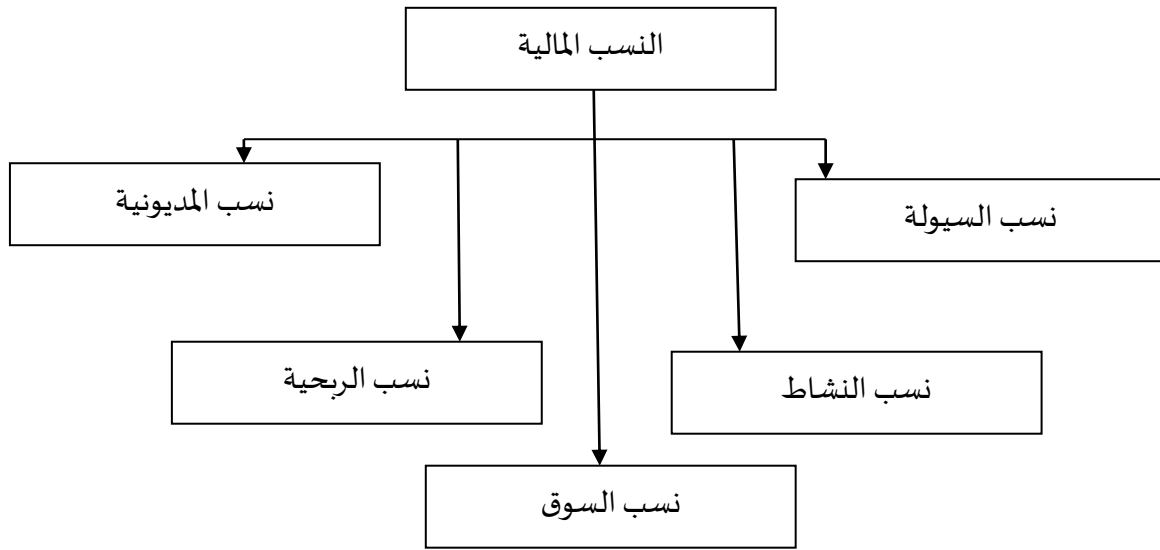
ومن خلال مقارنة رأس مال العام مع احتياجات رأس مال العامل ينتج لدينا الحالات التالية
أ- الخزينة الصافية: هي الحالة المثلى للخزينة ، حيث تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي، وذلك يتساوى كل من رأس المال العامل، وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.

ب-الخزينة الموجبة: في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل، ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة الأمر الذي يجعل الخزينة موجبة، وبإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.

ج-الخزينة السلبية: في هذه الحالة يكون رأس مال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.¹

ونستخلص مما سبق الشكل التالي الذي يوضح تصنيف النسب المالية فيما يلي:

الشكل رقم(01-ا):تصنيف النسب المالية



المصدر: طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والأنترنيت، دار الفكر الجامعي الإسكندرية 2007، ص503.

-خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى موضوع التحليل المالي حيث يعتبر التحليل المالي على أنه عملية فحص القوائم المالية وذلك باستخدام مختلف الأساليب والأدوات المالية ومن أهم هذه الأدوات المالية هي النسب المالية التي تعتمد عليها المؤسسة من أجل تقييم أدائها المالي، وهو ما يتطلب إلى ضرورة دراسة البيانات المالية للمؤسسة من خلال التحليل المالي لها، بهدف تشخيص الوضعية المالية لها، بهدف تشخيص الوضعية المالية لها خلال فترات معينة، وكذلك التعرف على قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها من خلال تحقيق توازنها المالي ودراسة هذه التوازنات بهدف أساساً للتأكد من أن المؤسسة لم تقع في حالات عسر مالي وذلك من خلال توفير هامش الأمان والمتمثل في رأس المال العامل.

¹لزرع محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير تخصص الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة منتوري قسنطينة 2012، ص96-97.

الفصل الثاني

-تمهيد:

لقد شغل أداء المؤسسة الاقتصادية حيزا معتبرا في كتابات وأعمال كثيرة من الاقتصاديين بمختلف اتجاهاتها لاعتبارها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع، وتبرز أهمية المؤسسة في كونها مصدر للقيمة المضافة ومصدر للثروة وحجم ذلك مرتبط بأداء المؤسسة وعقلانية القيادة ووعيها بما تجري في محيطها. _ فلا يمكن تناول تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية دون الإحاطة بالإطار النظري للأداء. _ حيث يعتبر تقييم الأداء المالي من إحدى المواضيع الهامة على مستوى المؤسسة الاقتصادية حيث أن المؤسسة في حالة تغيير مستمر بسبب بيئتها وعلاقتها مع المؤسسات الأخرى، وتوسع المؤسسة دوما لأن تكون في أفضل صورة لها وحتى تتمكن من ذلك أصبحت تهتم بتحسين أدائها وبالكيفية التي تستطيع أن تتفوق بها أمام منافسيها، فالأداء يعتبر من بين الأسس التي تبني عليها المؤسسة.

المبحث الأول: ماهية الأداء

يعد الأداء مفهوما جوهريا وهاما للمؤسسات بشكل عام وهو يمثل القاسم المشترك لاهتمام علماء التسيير، كما أنه يعد عنصرا محوريا لجميع فروع وحقول معارف التسيير.

المطلب الأول: مفهوم الأداء

يرتبط مفهوم الأداء بشكل وثيق بالإدارة الإستراتيجية لأنه يعمل على تقييم أداء إدارة المؤسسة باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية قصيرة وطويلة الأجل.

وعرفه akherkhen: الأداء على أنه إنجاز أو تأدية عمل يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها المسطرة من خلال هذا التعريف نستنتج أن الأداء يدل على قيام بالأنشطة و الأعمال التي تحقق الأهداف الرئيسية للمؤسسة.¹ كما يعرف الأداء على أنه المخرجات و الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها لذا فهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف و الوسائل الأزمنة لتدقيقها، أي أنه مفهوم يرتبط بين أوجه النشاط ومن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها داخل المؤسسة.²

كما تم تعريف الأداء وفق معايير الكفاءة و الفعالية (الجودة، الوقت، التكلفة وهناك من يضيف سرعة رد الفعل، الإيقاع... الخ). وقد بين أن هذه المعايير لا يمكن تحقيقها معا، لأن من المحتمل أن يؤدي إلى تعظيم الجانب الاقتصادي إلى التقليل من الفعالية ولتحقيق الكفاءة الأعلى، وكذلك من المحتمل أن يكون هناك اتفاق أكبر.³ ويرجع السبب نوع وتعدد تعاريف الأداء لمفهومه شامل الاستعمال وبناء على ما سبق: يمكن القول أن الأداء هو مدى بلوغ الأهداف المرجوة بالاستخدام الأمثل للموارد، لاعتباره نظاما شاملا ومتكاملا و ديناميكيا.

المطلب الثاني: أنواع الأداء

بعد أن تطرقنا لمفهوم الأداء نقوم بتصنيفه حسب المعايير التالية.

1- حسب معيار الشمولية.

يصنف الأداء حسب هذا المعيار يقسم الأداء داخل المنظمة إلى أداء كلي وأداء جزئي

1-1- الأداء الكلي: ويتمثل الأداء الكلي للمؤسسة في النتائج التي ساهمت في تحقيقها جميع عناصر المؤسسة أو وظائفها.

1-2- الأداء الجزئي: ويتحقق الأداء الجزئي للمؤسسة على مستوى الوظائف و الأنظمة الفرعية في المؤسسة.

2- حسب معيار المصدر:

وفقا لهذا المعيار، يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى نوعين، الأداء الداخلي والأداء الخارجي.

1-2- الأداء الداخلي: هو الأداء الناتج عن كل من الموارد البشرية، والمالية و التقنية الضرورية لتسيير نشاط المؤسسة ويشمل الأداء الداخلي ما يلي:¹

الشيخ داوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد السابع، الجزائر 2009، ص 2018.

توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء مدخل جديد لعالم جديد، دار الفكر العربي، مصر 2004-2003، ص 03.

فلاح حسن الحسين ومؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار للنشر، الطبعة الثانية، 2006، ص 222.

أ-الأداء البشري:وهو أداء الأفراد داخل المؤسسة من خلال صنع القيمة المضافة،وتدقيق الأفضلية باستخدام مهاراتهم و خيراتهم.

ب-الأداء التقني : ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثمارتها بشكل فعال.

ج-الأداء المالي : ويكمن في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

2-2-الأداء الخارجي :

هو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة ،وهناك هذه متغيرات تنعكس على الأداء المؤسسة.

3-حسب معيار الطبيعة:تبعاً لهذا المعيار يمكن تقسيم الأداء إلى ،اقتصادي ،اجتماعي ، تكنولوجي و أداء إداري.

3-1-الأداء الاقتصادي:يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها ويتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنمها المؤسسة نتيجة تعظيم نواتجها، ويقاس الأداء الاقتصادي عادة باستخدام مقاييس الربحية بأنواعها المختلفة.

3-2-الأداء الاجتماعي:يعد الأداء الاجتماعي لأي مؤسسة أساساً لتدقيق المسؤولية الاجتماعية ،ويصعب قياس الأداء الاجتماعي بالمقاييس الكمية المنتجة،ولتحديد مدى مساهمة المؤسسة في المجالات الاجتماعية التي تربط بينها وبين الجهات التي تتأثر بها.

3-3-الأداء التكنولوجي:يتمثل الأداء التكنولوجي للمؤسسة في التحديد أهدافها التكنولوجية أثناء عملية التخطيط،وفي أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهداف إستراتيجية نظراً لأهمية التكنولوجيا.

3-4-الأداء الإداري:ويتمثل في الأداء الإداري للخطط و السياسات و التشغيل بطريقة ذات كفاءة

و فعالية،ولتقييم الأداء الإداري يمكن استخدام الأساليب المختلفة لبحوث العمليات.

4-حسب معيار الوظيفة:يصنف الأداء حسب معيار الوظيفة وفقاً لوظائف المؤسسة و المتمثلة في كل من الوظيفة المالية،وظيفة الإنتاج،وظيفة التسويق،وظيفة التموين،وظيفة البحث و التطوير،أداء وظيفة الأفراد...إلخ.

4-1-أداء الوظيفة المالية:يتمثل في مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المالية،كتطبيق التوازن المالي،توفير السيولة لتسديد التزاماتها وتدقيق المر دودية.

4-2-أداء الوظيفة الإنتاجية:

يشمل الأداء الإنتاجي للمؤسسة و تحقيق معدلات مرتفعة و جودة عالية مع تدنية التكاليف.

4-3-أداء وظيفة البحث و التطوير:دراسة وظيفة البحث و التطوير بناء على مؤشرات عدة منها التوزيع

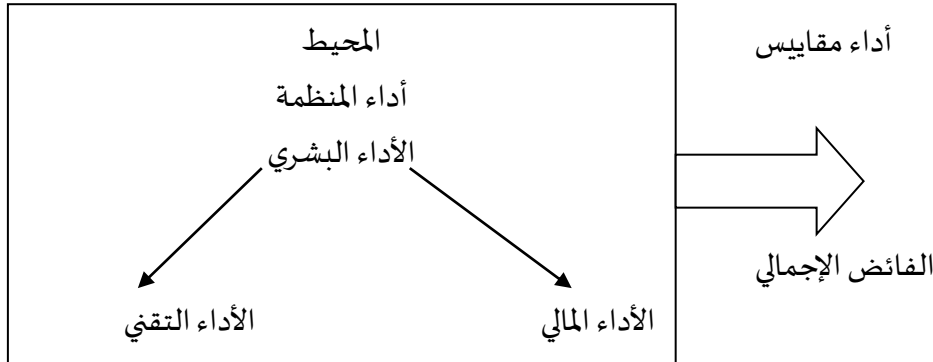
و قدرة الزمنية على إنتاج منتجات جديدة،وكذلك قدرتها على الاختراع و الابتكار.

4-5-أداء وظيفة الأفراد:يتمثل أداء الفرد في قيامه بالأنشطة و المهام المختلفة التي ينحون....عملية وتمكنه من انجاز وأداء مهامه بنجاح.²

¹ عادل عشي ، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس و تقييم ،رسالة ماجستير ،منشورة تخصص تسيير المؤسسات الصناعية ،كلية الحقوق و علوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر بسكرة2002،ص18-20.

¹ عادل عشي ، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس و تقييم ،مرجع سبق ذكره ،ص21.

الشكل رقم (II-01): الأداء الداخلي والخارجي



المصدر: عادل عيسى، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، رسالة ماجستير منشورة تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق وعلوم إقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2013، ص 18-21.

من الشكل يتضح أن قياس الأداء عملية ضرورية لمعرفة عوامل الفائض المحقق أيعود للمنظمة وحدها أو للمحيط وحده. ففكرة قياس الأداء تسمح للمؤسسة بمعرفة وضعيتها الحقيقية. وبقاء المؤسسة مرهون بالأداء الداخلي الذي يمكن الحفاظ عليه وتطويره عكس الأداء الخارجي الذي يمكن أن يصير خطر على المنظمة بعد أن كان فرصة.

المطلب الثالث: شروط تحقيق الأداء الجيد

قصد ضمان نجاح عملية تقييم الأداء المؤسسة الاقتصادية تتطلب توفير بعض الشروط الأساسية من شأنها إيصال التقييم إلى مستوى مقبول من الدقة، الذي يساعد على اتخاذ القرارات السليمة في تصحيح الانحرافات، وتحديد المسؤوليات وكذا الارتقاء بالنتائج إلى مستويات المرغوبة ومن هذه الشروط ما يلي:¹

1- توفير المعلومات الكافية:

تعد عملية جمع المعلومات الأساس في التقييم، فيحسب على المؤسسة الحصول عليها بمختلف الطرق المتاحة لديها وذلك بمعالجة جميع المعطيات المتوفرة لديها، حيث يشترط أن يكون هذه المعلومات كافية لشعب الأداء و تطوره يجب أن يمس جميع أنشطة المؤسسة، ولتحقيق كل ماتم ذكره يفرض على المؤسسة إنشاء نظام للمعلومات.

2- تحديد معدلات الأداء المرغوب: من أجل تسهيل عملية المقارنة يجب على المؤسسة تحديد معدلات معيارية لأداء تمكثها من تحديد نسبة إنجازاتها و تطورات أدائها ، تمكث كذلك معدلات الأداء من تحديد مسؤولية الانحرافات السالبة و مسؤولية الانحرافات الموجبة فمن المفاضل أن نجد هذه المعدلات بمشاركة العاملين لمسدتهم لتكون تحفيزا لهم لبلوغها.

¹ عيسى سهام، عيسى يونس، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير، إدارة أعمال المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية و الخارجية و علوم التسيير، جامعة بومرداس 2017، ص 12.

3-استمرارية عملية التقييم:يعني ذلك عدم الاقتصار على فترة زمنية معينة بل يجب أن تمارس على طول حياة المؤسسة على فترات دورية قد تقتصر و قد تطول و هذا حسب طبيعة الموضوع المراد قياسه و تقييمه ، فمثلا تقييم جودة المنتجات يكون يومي ، أما تقسيم أداء رجال البيع فمن المستحسن أن يكون شهريا .
وبالإضافة إلى هذه الشروط هناك مجموعة أخرى تتمثل في :
-أن يكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة واضحا تحدد فيه دقة المسؤوليات و الصلاحيات لكل مدير و مشرف بدون أي تدخل بينهما.
وضوح وواقعية أهداف الخطة الإنتاجية حسب قابليتها للتنفيذ بكل سهولة.
-وجود نظام حوافز فعال سواء كانت هذه الحوافز مادية أو معنوية لأن غياب مثل هذا النظام يضعف من قوة و جدية القرارات المتخذة بشأن تصحيح المسار في العملية الإنتاجية و الارتفاع بها إلى المستوى المرسوم.
-أن يتوفر للمؤسسة نظاما فعالا متكاملًا للمعلومات و البيانات و التقارير اللازمة لتقييم الأداء، حيث تكون المعلومات سريعة و منتظمة تساعد المسؤولين على اختلاف مستوياتهم الإدارية من اتخاذ القرار السليم و السريع في الوقت المناسب، لتصحيح الأخطاء و نفاذي الخسائر في العملية الإنتاجية.
-أن يتوفر في المؤسسة فردا مستثمرا في عملية تقييم الأداء و متقهما لدورة يعلم بطبيعة نشاط المؤسسة قادرا على تطبيق المعايير و النسب و المؤشرات التقييمية بشكل صحيح.¹

المبحث الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي

¹ عيسى سهام، عيسى يونس، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 13.

يعد تقييم الأداء المالي للمؤسسة من الوظائف الأساسية التي يركز عليها الإدارة قصد الاحتفاظ بمركزها المالي من خلال استخدامها بشكل عقلاني لمواردها المالية لتتمكن من تحقيق أهدافها المالية المختلفة كما لها دور في تحقيق نقاط القوة والضعف حتى يتسنى لها تصحيح الانحرافات وتجنب الخسائر واستغلال الفرص وهذا من خلال وضع سياسات رشيدة لإدارة أصولها وخصومها وذلك لما يرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

هناك العديد من التعاريف التي توضح مفهوم تقييم الأداء المالي نذكر منها:

التعريف 1: يمثل تقسيم الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الأعمال، حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية تقيس مدى انجاز الأهداف، مثل الربحية لأنه الداعم الأساسي لأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسات، ويسهم الأداء المالي في إتاحة الموارد المالية وغيرها، ويزود المؤسسة بعرض الاستثمار في ميادين الأداء المختلفة التي تساعد في تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.¹

التعريف 2: يعرف تقسيم الأداء بأنه "وظيفة إدارية تستعمل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر و يشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من أن النتائج تحقق على النحو المرسوم وبأعلى درجة من الكفاءة".²

التعريف 3: يعرف ريكرو وآخرون تقييم الأداء على أنه تحديد إلى مدى استطاعت الإدارة على تحقيق المهام المحددة لها ومعرفة أسباب معالجة النواحي الخارجية عن نطاق التحكم الإدارة وتقرير واعتماد الحوافز لتحسين الأداء.³

المطلب الثاني: أساسيات عملية تقييم الأداء المالي

للاطلاع أكثر على عملية تقييم الأداء المالي ينبغي تفسير المنهجية المتبعة فيها وأيضا إيضاح مراحل المتبعة من خلالها وكذلك تبين الأغراض المنشودة من عملية إعدادها والمتطلبات الأساسية لنجاحها:

1- منهجية عملية تقييم الأداء المالي:

تتطلب عملية تقييم الأداء المالي منهجية متبعة وهذه يمكن إنجازها بالجوانب التالية:

- تحديد الهدف من تقييم الأداء المالي.

- تحديد الأسلوب أو الأداة المستخدمة في تقييم الأداء المالي.

- تحديد طبيعة البيانات والمعلومات التي تركز عليها عملية تقييم الأداء المالي.

- تحديد الفترة الزمنية التي يجري فيها تقييم الأداء المالي.

- تبين درجة أهمية النتائج التي تتمخض عنها عملية تقييم الأداء المالي، وأثرها على مصير ومستقبل المؤسسة الاقتصادية.

2- المراحل التي تمر بها عملية تقييم الأداء المالي: تمر عملية تقييم الأداء المالي بمراحل الآتية:

²عبد الرزاق مولاي لخضر، حسين، أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركة، "الملتقى الدولي الثاني حول الأداء"، جامعة ورقلة، يومي 22-

23 نوفمبر 2011، ص 23.

¹محمد الأمين، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالتغير المالي في بنوك الخارجية، مذكرة تخرج ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستير علوم التسيير، تخصص تأمين وتسيير، جامعة أم بواقي 2015، ص 16.

محمود مزبان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في الأداء المصارف الخارجية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر وتوزيع، عمان 2009، ص 26.³

1-2- جمع البيانات والمعلومات الإحصائية: حيث تتطلب عملية تقييم الأداء المالي توفير البيانات والمعلومات والتقارير اللازمة والتي تستخرج من القوائم المالية المختلفة وعادة ما تكون خلال سنة مالية معينة ، إضافة للمعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة.

والبيانات عن النشاط المالي للمنشآت المشابهة في القطاع نفسه أفي الاقتصاد الوطني أو بعض المنشآت في الخارج لأهميتها في إجراء المقارنات.¹

2-2- تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية: للوقوف على مدى دقتها وصلاحيتها في عملية تقييم الأداء المالي حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات ،وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات.

2-3- إجراء عملية التقييم: باستخدام أساليب محددة من طرف المؤسسة ،سواء كانت هذه الأساليب تقليدية أو حديثة.

4-2- في كون النشاط المالي للمؤسسة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة و أن الانحرافات التي حصلت في هذا النشاط قد انحصرت جميعها و أن أسبابها قد حددت و أن الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت ،و أن الخطط قد وضعت للسير نشاط المالي للمؤسسة نحو الأفضل في المستقبل.

5-2- تحديد المستويات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات: إن تصحيح الانحرافات في الخطة المالية و تغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم و تزويد الإدارات المالية و الجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات و البيانات التي تمخضت عن عملية تقييم الأداء المالي تساعد في الاستعادة منها برسم الخطط القادمة و زيادة فعالية المتابعة و الرقابة.²

3- الأغراض من عملية تقييم الأداء المالي و المتطلبات الأساسية لنجاحها: تتمثل أهم الأغراض المترتبة عن عملية تقييم الأداء المالي و المتطلبات الأساسية لنجاحها فيما يلي:

3-1- الأغراض من عملية تقييم الأداء المالي: يستخدم تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية بهدف تحقيق الأغراض التالية:

- تقييم المركز المالي بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية و تقييم ربحيتها.
- تقييم مدى كفاءة سياسة التمويل و تقييم مدى كفاءة إدارة الأصول و الخصوم.
- تقييم المركز الائتماني للمؤسسة و قدرتها على الاستمرارية (الفضل المالي) و تقييم مركزها التنافسي.
- استنباط بعض المؤشرات التي توفر لإدارة أدوات التخطيط و الرقابة و اتخاذ القرار.

3-2- المتطلبات الأساسية لنجاح عملية تقييم الأداء المالي: تتطلب عملية تقييم الأداء المالي بعض المتطلبات الأساسية التي من شأنها الارتفاع بدرجة تقييم إلى المستوى من الدقة و الموثوقية ،الذي يساعد على اتخاذ القرارات السليمة في تصحيح الانحرافات و تحديد المسؤوليات و الارتقاء بالنتائج إلى المستويات المرغوبة و من هذه المتطلبات نذكر ما يلي:

- أن يكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة الاقتصادية واضحاً تتحدد فيه المسؤوليات و الصلاحيات لكل مدير و المشرف بدون أي تداخل بينهما لتحديد مسؤولياتهم عن النتائج المالية المحققة.

حسن فلاح الحسين، إدارة المشروعات الصغيرة مدخل استراتيجي للمنافسة و التميز، دار الشروق للنشر و التوزيع، مصر 2006، ص 216.¹
مجيد الكرفي، تقييم الأداء المالي في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية ،دار المناهج للنشر و التوزيع نمصر 2010، ص 39.²

- أن تكون أهداف الخطة المالية ببنية و واضحة و واقعية قابلة للتنفيذ و هذا لا يتم دون دراسة هذه الأهداف و مناقشتها مع كل المستويات داخل المؤسسة والاقتصادية لكي تأتي الأهداف متزامنة تجمع بين الطموح المطلوب و الإمكانيات المتاحة للتنفيذ.

- أن تتوفر المؤسسة الاقتصادية مقيما للأداء المالي يكون متفهما لدوره قادرا على القيام بهذه العملية بشكل صحيح.

- أن تتوفر للمؤسسة الاقتصادية نظاما متكاملًا و فعالًا للمعلومات و البيانات و التقارير المالية اللازمة لتقييم الأداء المالي بحيث تكون انسيابية المعلومات سريعة و منظمة.

- أن تكون الإجراءات و الآلية الموضوعية من طرف الإدارة المالية لمسار عملية تقييم الأداء المالي واضحة و منظمة و متنافسة.¹

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على تقييم الأداء المالي

إننا الشركة وأثناء قيامها بنشاطها تواجه مشاكل أو صعوبات قد تعرقل استمرارية نشاطها مما يدفع المتعاملين سواء بداخل أو بالخارج الى البحث عن مصادر هذه المشاكل وهذا ما تهدف إليه عملية التقييم، وعليه فالرقابة الداخلية أو الخارجية هي عبارة عن مراقبة الشركة، حيث تعمل الرقابة الداخلية والتي تقوم بها الهيئة الداخلية وهذا بهدف حماية أموال الشركة وتحقيق أهداف الإدارة بتحقيق أكبر للغاية مما يعني تقييم الأداء الداخلي، أما الرقابة الخارجية فهي تشمل على تقرير حول تصور كامل وعادل للميزانية العمومية لوضع الشركة المالي وتصور عادل للحسابات الختامية لنتائج أعمالها خلال فترة مالية، ووفق هذه الرقابة الداخلية ومحاولة اقتراح البدائل: ومن أهم العوامل المؤثرة على تقييم أداء الشركة نجد العوامل الداخلية والخارجية التالية:²

1-العوامل الداخلية التي تؤثر على الأداء المالي للشركة: وهي تلك العوامل التي تؤثر على أداء الشركة والتي يمكن للشركة من التحكم فيها والسيطرة عليها، الشكل التي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف، ومن أهم هذه العوامل نجد:

_ الرقابة على التكاليف.

_ الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة.

_ الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال بالإضافة إلى تأثير المؤشرات الخاصة بالرقابة حيث تهدف إلى رقابة اتجاه المصروفات خلال الفترات المالية المختلفة وتحليل مدى أهميتها النسبية للشركة ومحاولة ترشيدها وتصحيحها ومن أهم هذه المؤشرات نذكر:

_ الفوائد المدفوعة إلى الأصول المنتجة ونجد:

الأصول المنتجة = إجمالي القروض + الإستثمارات في الأوراق المالية والنفقات الحكومية

ويبرز نقص هذه القيمة قدرة الشركة على رقابة سلوك هذه الفوائد المدفوعة إلى الودائع وتساوي.

إجمالي الفوائد المدفوعة / إجمالي ودائع العملاء المستحق للتعريف) × 100

¹ حسن فلاح الحسين، إدارة المشروعات الصغيرة مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز، مرجع سبق ذكره، ص 217.
² بومعزة حليلة، التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير 2003، ص 68.

حيث توضح هذه النسبة أهمية هذه الفوائد المدفوعة إلى جمل الأموال التي حصلت عليها الشركة من المصادر الخارجية الودائع من العملاء والمصاريف) ويعتبر نقص هذه النسبة على ربحية الشركة .

2-العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي :

_حيث لا يمكن لإدارة الشركة السيطرة عليها إنما يمكنها فقط توقع النتائج المستقبلية هذه التغيرات محاولة إعطاء خطط لمواجهةها والتقليل من تأثيراتها وتشمل هذه العوامل على :
التغيرات العلمية والتكنولوجية والمؤثرة على نوعية الخدمات |القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة السياسات المالية والنقدية والاقتصادية للدولة.¹

المبحث الثالث: مفهوم الأداء المالي

بومعزة حليلة ، التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة الاقتصادية ،مرجع سبق ذكره،ص69¹

الأداء المالي هو نتيجة النشاط الشمولي الذي تمارسه المؤسسة ، حيث يحدد مدى استغلالها لمواردها من أجل تحقيق أهدافها المسطرة.

المطلب الأول: تعريف الأداء المالي

- 1- يعرف الأداء المالي على انه تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة قدرتها على --إنشاء القيمة ومواجهة المستقبل ، من خلال الاعتماد على الميزانيات وجدول حسابات النتائج والجداول الملحققة مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية التي تنتهي إليها المؤسسة.¹
 - 2 -ويعني كذلك تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية متحدة ، ومدى قدرة إدارة المؤسسة على إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة .²
 - 3_ كذلك عرفه E.Scasil على أنه الفرق بين القيمة المقدمة للسوق ومجموع القيم المستهلكة والمتمثلة في تكاليف مختلفة الأنشطة .³
- وكذلك الأداء المالي هو مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية . -وأيضاً يمكن تعريف الأداء المالي من خلال العوامل التالية:
- أثر السياسات المالية المنشأة من طرف المسير على مردودية الأموال الخاصة.
 - مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية من خلال تحقيق الفوائض المالية .
 - كذلك يرى (ميلتون فرديمان) أن الأداء المالي يتوقف على الإستغلال الأمثل للموارد وتحقيق أقصى عائد ممكن.

المطلب الثاني: أهداف تقييم الأداء المالي وأهميته

¹ صابر عباسي ، أثر التسيير الجباني على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة و الجباية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2012، ص90.

² عبد الوهاب دادن ، رشيد حفص، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجزائر ، مجلة الدراسات والبحوث جامعة ورقلة و غرداية العدد 02- 2014، ص24-25.

³ أوراغ وناسة، أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة ، مرجع سبق ذكره، ص15.

1- أهداف تقييم الأداء المالي:

تظهر أهداف تقييم الأداء المالي كنظام رقابي للمؤسسة من خلال العناصر التالي:

أ- تقييم النشاط والنتائج:

يهتم هذا التحليل بكيفية تدقيق المؤسسة للنتائج الحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق دينه و ذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، و هي أرصدة توضح المداخل التي تشكل من خلالها الربح أو الخسارة، من خلالها يمكن تحديد الأسباب التي أدت إلى النتيجة المحققة ومن ثم يمكن تصور الحلول و الإجراءات التي تبقى على الوضع أو تحسينه حسب كل حالة.

ب- تحليل الهيكل المالي:

يتشكل الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة و المتمثلة أساسا في الأموال الخاصة و مصادر الاستدانة و يعتمد في ذلك على مبدأ السيولة و الاستحقاقية أو مبدأ الوظيفي للمؤسسة و الهدف من هذا قيود التوازن المالي و المردودية و الملائمة المالية... الخ.

ج- تقييم المردودية:

هي وسيلة تمكن المحلل من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي تساهم في تحقيقها، وهي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء المالي حيث يمكن الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي، ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل و قرارات الاستثمار و غيرها، و عليه فمراقبة تطور معدلات المردودية يمثل قاعدة أساسية لتقييم الأداء المالي و ذلك عن طريق نسب المردودية و آلية الدافعة المالية.

د- تحليل التدفقات المالي:

يمكن استخدام جدول التدفقات النقدية المالية لتحليل التوازن المالي و الوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة و تحديد الدورة المسئولة عن هذا العجز أو ذلك الفائض كما تحتوي هذا التحليل على مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي و التي لها دور في اتخاذ بعض القرارات الإستراتيجية و المساعدة في تقسيم الإستراتيجية المنشأة من طرف المؤسسة.¹

2- أهمية تقييم الأداء المالي:

قبل التطرق إلى أهمية تقييم الأداء المالي و يجب تعريفه ، وعليه فتقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تدقيق الأهداف المعرفة ومن التعاريف نجد تقييم الأداء المالي على أنه مجموعة الإجراءات و النسب التي تستخدم في تحديد قيمة مدى تحقيق الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها.²

وفي تضمن السباق يرى أن تقييم الأداء المالي بأنه الأداة التي تستخدم لقياس النتائج المدققة و مقارنتها بالنتائج المحددة مسبق بهدف الوقوف على الانحرافات وتحديد مسبباتها. وعليه يتضح مما سبق أن عملية تقييم الأداء تشمل القياس الذي يتم بموجب مجموعة من المعايير و المؤشرات و إصدار الأحكام على ما تم قياسه ، أي أن القياس هو مرحلة أساسية من عملية التقييم ، والإشارة أن تقييم الأداء هو جزء من عملية .

عيسى سهام ، عيسى يونس، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص52-53.¹

عقبى حمزة، انعكاسات تطبيق نظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي، مرجع سبق ذكره، ص110.²

الرقابة ، فهو يعمل على قياس نتائج المؤسسة باستخدام مجموعة من مؤشرات الكفاءة و الفعالية و مقارنة تها بالمعايير المحددة مسبقا وعليه تظهر أهمية تقييم الأداء المالي في النقاط التالية:

- يقدم تقييم الأداء صورة شاملة لمختلف أنشطة المؤسسة.
- يقدم تقييم الأداء صورة على الوضعية المالية للمؤسسة من خلال مؤشرات المالية.
- يوضح تقييم الأداء كفاءة تخصيص و استخدام الموارد المتاحة .
- تساعد عملية تقييم الأداء في الإفصاح عن درجة المواصفة و الانسجام بين الأهداف و الاستراتيجيات المعتمدة و علاقتها بالبيئة المحيطة.

المطلب الثالث:خطوات و معطيات تقييم الأداء المالي.

لتمكن المؤسسة من تحقيق الاستمرارية و الحفاظ على بقائها يجب عليها إتباع بعض الخطوات لإنجاز عملية تقييم من أجل إرسال نظام قادر على تشخيص أداؤها المالي و كل أبعاده و أن تسعى إلى تحديد وتوفير المتطلبات الضرورية لتقييم الأداء من مختلف الجوانب المؤثرة عليه.

أولاً:خطوات تقييم الأداء المالي:

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:¹

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل ، حيث أن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات و القوائم المالية و التقارير السنوية المتعلقة بأداء المؤسسات خلال فترة زمنية معينة.
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية و السيولة و النشاط و المديونية.
- دراسة و تقييم النسب و المؤشرات ، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات و الفروق و نقاط الضعف بالأداء المالي ، الفعلي من خلال مقارنته بالأداء و المتوقع أو مقارنته بأداء المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع.
- وضع التوصيات الملائمة بالاعتماد على عملية التقييم الأداء المالي من خلال النسب و المؤشرات ، بعد معرفة أسباب هذه الفروق و أثرها على المؤسسات للتعامل معها و معالجتها.

ثانياً:متطلبات عملية التقييم المالي:

من أجل القيام بعملية تقييم الأداء المالي هناك مجموعة من المتطلبات الضرورية التي تسعى المؤسسة إلى تحديدها و توفيرها من أجل تقييمه من مختلف الجوانب المؤثرة عليه.

1-مقومات عملية تقييم الأداء المالي :

تتطلب سلامة عملية تقييم الأداء المالي مراعاة عدد من الاعتبارات و إرساء بعض المقومات الضرورية لإجراء العمل التقييمي على أحسن وجه، و التي من أهمها نذكر ما يلي:

1-1-وظائف مالية محددة:

تمارس الوظيفة المالية المحددة من أجل تحقيق أهدافها المالي لأن القصور في إحدى تلك الوظائف سيؤدي حتما إلى جدوى الانحراف عن الأهداف المراد تحقيقها، فانه يتعين على العائم بعملية تقييم الأداء ، تشخيص دور

محمد محمود الخطيب ، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم شركات المساهمة ، الطبعة الأولى ، دار الخامد للنشر و التوزيع ، عمان الأردن،ص151.

مختلف الوظائف من أجل تحديد مدى مساهمة كل وظيفة في تحقيق الأهداف ، ومن ثم تمكن من تشخيص و تحديد مواطن الخلل في حال حدوثه بدقة.

2-1-تقارير متكاملة:

إن تطور القوائم المالية و جعلها أكثر انسجاما مع احتياجات الإدارة المالية و مختلف أصحاب المصالح مع المؤسسة للمعلومات ليعتبر من أهم الاعتبارات المؤثرة على سلامة عملية تقييم الأداء، لأن القوائم المكيفة بحسب احتياجات عملية التقييم من شأنها أن تساهم في تسهيل و تعزيز دقة هذه العملية، ولهذا يجب العمل على تطور الأنظمة المحاسبية التقليدية و الارتكاز على القوائم المعدة وفق المبادئ الأنظمة المحاسبية المالية لأنها الأكثر تعبيراً عن الواقع الاقتصادي و المالي و الحقيقي.

3-1-المقارنة المعيارية:

تعتبر المؤشرات المعيارية هامة لتقييم درجة تحقق الأهداف المسطرة:لأن من خلالها يمكن إجراء المقارنة ، و تحديد قيمة الانحراف الحقيقي الحاصل فيه،فمن بين المؤشرات المعيارية نجد مؤشرات لأداء المحقق في فترات سابقة و التي تعكس الأداء التاريخي، و أيضا يمكن الاعتماد على مؤشرات خاصة بالمؤسسات الأخرى النشطة في السوق لتحديد مدى التقارب بين مستوى أداء المؤسسة الداخلي و مستوى السائد خارجيا.

4-1-مؤشرات مترابطة:

نتيجة لترابط الأداء المالي بالكثير من العوامل غير المالية المؤثرة على الأهداف المالية ، فقد أصبح على النظام تقييم الأداء المالي تبني مؤشرات أخرى غير مالية في توجيه الأداء نحو الأهداف المالية بفعالية.

2-ضرورة تعدد المؤشرات:

من بين أنواع الرئيسية لمؤشرات الضرورية لتقييم الأداء نذكر:

1-2-المؤشرات المحاسبية:

يرتبط هذا النوع من المؤشرات بالنتيجة الصافية المحققة من قبل المؤسسة وسواء إن يقين في قيمتها الإجمالية أو نسبة هذه إلى بناء معين استعملت أغراض التعبير عن الأداء حيث تشمل هذه الفئة أيضا على مؤشرات ذات الطابع النسبي التي تفسر المردودية المحققة و هذا على غرار مردودية الأموال الخاصة و عائد رأس المال المستثمر أو كما يسمى المردودية الاقتصادية.¹

2-2-مؤشرات اقتصادية:

يهدف هذا النوع لأغراض الموازنة بين المردودية المحققة و درجة مخاطرة المصاحبة لأي استثمار للأموال ، حيث تأخذ هذه المؤشرات في الحسبان للمردودية المطلوبة من قبل موردي الأموال لتعويض عن مستوى المخاطر الاقتصادية المحيطة بأمواله، ومن أهم المؤشرات التقييم الاقتصادي نجد مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة الذي يؤخذ في حسبان معدل العائد المطلوب ، و ذلك على اعتبار أنه يقوم على أساس استبعاد جمع تكاليف رأس المال الذي استعملته المؤسسة .

3-2-المؤشرات السوقية:

¹ محمد محمود الخطيب ، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم شركات المساهمة، مرجع سبق ذكره،ص52.

يحتوي هذا النوع من المؤشرات التي تهدف إلى تقسيم أداء المؤسسات في السوق المالية و التي يركز على مفهوم القيمة السوقية المحققة من قبل المؤسسة في السوق المالية و تشمل هذه الفئة على مؤشرات عديدة ومتنوعة ، وهذا على غرار العائد الإجمالي على الأسهم و مؤشر القيمة السوقية المضافة وهما مؤشرات يعكسان مدى نجاح المؤسسة في خلق قيمة إضافية للمساهم¹.

-خلاصة الفصل:

¹ محمد محمود الخطيب ، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم شركات المساهمة، مرجع سبق ذكره، ص54.

تناولنا في هذا الفصل إلى المفاهيم الأساسية للأداء وتقييم الأداء والأداء المالي، تهدف إلى بلوغ أهداف المؤسسة بالاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة، أما تقييم الأداء هو عملية قياس موضوعية لحجم ما تم إنجازه ومستوى ذلك بالمقارنة مع المطلوب إنجازه، كما ونوعا، فيهدف تقييم الأداء إلى الوقوف على مستوى إنجاز المؤسسة مقارنة بالأهداف المسطرة في خطتها الإنتاجية، كذلك تطرقنا إلى الأداء المالي باعتباره أحد الأساليب المهمة وتحديد وضع المؤسسة ماليا، فهو الطريقة التي تنجز بها الأعمال المحددة لتحقيق أهداف المؤسسة.

الفصل الثالث

تمهيد :

تقاس الوضعية المالية لأي مؤسسة بمدى قدرتها على مواجهة التزاماتها بتاريخ استحقاقها من جهة وبمدى إمكانية خلق عوائد مالية تساعد في تطوير نشاطها وتوسيعه من جهة أخرى ، ما يضمن لها البقاء والاستمرار وذلك باستخدام المعلومات المتحصل عليها عن نشاط المؤسسة وهذا ما سندرسه على مؤسسة " ORAVIO " (وحدة الذبح و التحويل ببوقيرات) ، من خلال تحليل وضعية المالية للمؤسسة اعتمادا على أهم النسب و المؤشرات المالية و ذلك بعرض الميزانية المحاسبية للمؤسسة الخاصة بسنة 2016 و 2017 سنة و من خلال هذه الميزانية يتم إعداد الميزانية المالية و الميزانية المالية المختصرة لتسهيل حساب النسب المالية و كذا مؤشرات التوازن المالي مع تقديم تعليق حول الوضعية المالية للمؤسسة .

و عليه في هذا الفصل سنقوم بإجراء دراسة ميدانية حول تقييم الأداء المالي لوحدة الذبح و التحويل ببوقيرات و ذلك من خلال تقسيم الفصل إلى مبحثين للتعرف أكثر على الوضعية المالية لهذه الوحدة كمايلي :

المبحث الأول:تناولنا فيه التقديم العام لمؤسسة " ORAVIO "

المبحث الثاني: سنحاول دراسة الوضعية المالية لوحدة بوقيرات و تقييم أدائها المالي لسنة 2016 و 2017

المبحث الأول: التقديم العام لمؤسسة " ORAVIO "

ما تم دراسته في الجانب النظري قمنا بتطبيقه على أرض الواقع مختارين بذلك وحدة الذبح و التحويل ببوقيرات حيث سنعرض بعض المعلومات الخاصة بها من حيث التعريف بها و كذا هيكلها التنظيمي وقبل التطرق إليها سنعرض أولاً معلومات عن المؤسسة الأم " ORAVIO "

المطلب الأول : لمحة تاريخية عن ظهور " ORAVIO "

بادرت السلطة الجزائرية منذ الاستقلال بإيجاد هيكل تنظيمي، يضمن تنمية قطاع تربية الدواجن و الأنعام و هذا لتلبية حاجات السوق الداخلي بالمواد الاستهلاكية الخاصة باللحوم بنوعها (البيضاء و الحمراء) و لهذا الغرض تم إنشاء أول هيكل في سنة 1967، و هو الديوان الوطني لتغذية الأنعام ONAB و نظراً لتراكم الوظائف على هذا الديوان و في إطار إعادة هيكلة المؤسسة الوطنية (القطاع العمومي) التي انطلقت مع بداية الثمانيات ثم تقسيم الديوان ONAB في 1981 إلى ثلاث دواوين.

شكل رقم (01-III) : الهيكل البياني لإعادة هيكلة ONAB

ONAB



المصدر: قسم المحاسبة لوحدة الذبح والتحويل - بوقيرات

- و حسب الهيكل البياني لإعادة ONAB تم إنشاء ديوان جهوي لتربية الدواجن لغرب البلاد "ORAVIO" و الذي أنشأت بموجب قرار وزاري من وزارة الفلاحة و الصيد البحري سابقا تحت رقم 15/07/1981 و تم اختيار مدينة مستغانم مقرا لهذا الديوان.

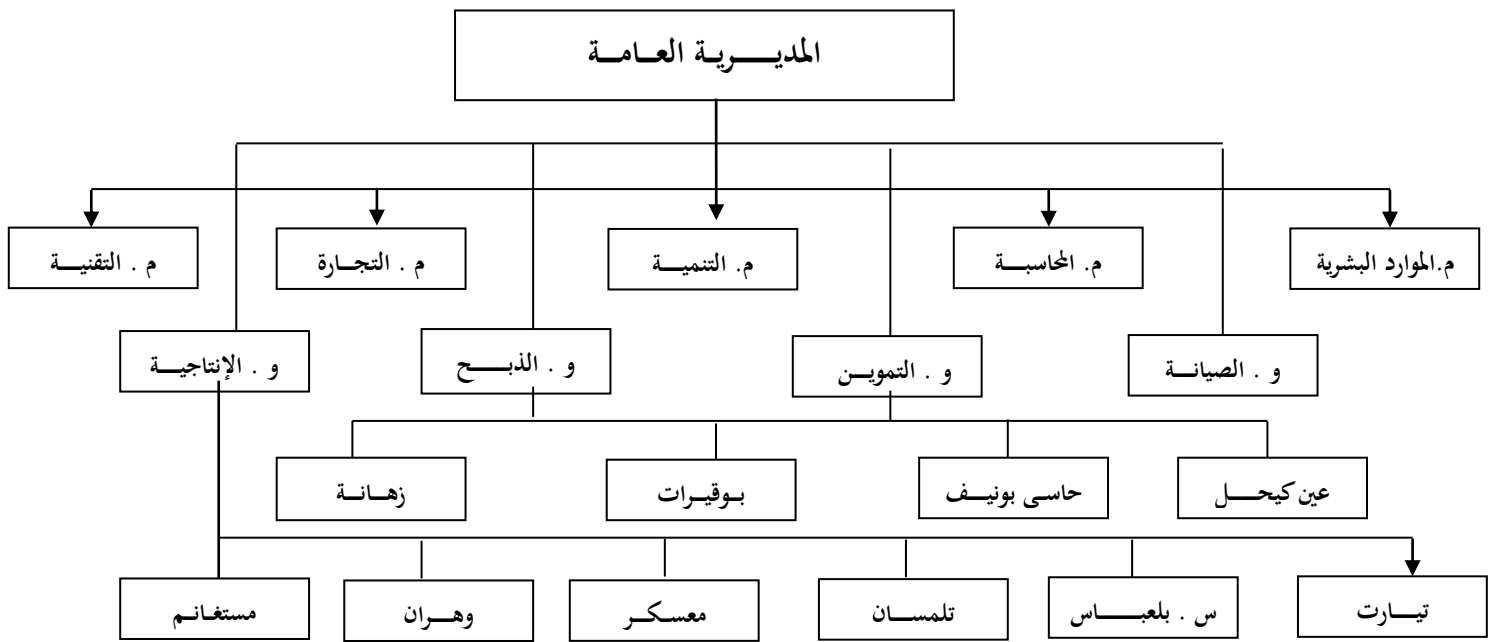
و في إطار السياسة المتخذة لاستقلالية المؤسسات التي قامت بها السلطة في 14/11/1989 تقرر إعادة تسمية هذا الديوان بالمؤسسة العمومية الاقتصادية EPE.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة " ORAVIO "

1- تعريف الهيكل التنظيمي

هو هيكل تمثيلي بين تسلسل المهام والوظائف في شكل الهرم و قمته رئيس المدير العام تبدأ الوظائف في تسلسل تنازلي إلى غاية قاعدة هذا الهرم و التي يشغلها العمال المنتجون كما يوضح الواجبات و الحقوق لكل مصلحة في المؤسسة والعلاقة القائمة بين مختلف المصالح.

شكل رقم (02-III) : الهيكل التنظيمي لمؤسسة " ORAVIO "



المصدر: قسم المحاسبة لوحدة الذبح والتحويل - بوقيرات

2- تحليل الهيكل التنظيمي للمؤسسة ORAVIO بمستغانم

من خلال الهيكل التنظيمي للمؤسسة يتضح أنها تحتوي على عدة وحدات إنتاجية يجمعها مقر إداري في تنظيمها المالي و المحاسبي اذ نجد عدد هذه الوحدات هو 32 وحدة وهي موزعة على غرب الجزائر حيث يوجد 30 وحدة إنتاجية و وحدة تجارية و الوحدة الباقية هي وحدة صيانة. فالنسبة للوحدات الإنتاجية تنقسم هي الأخرى على عدة وحدات تختلف المهام فيها من وحدة إلى أخرى فهناك:

- 14 وحدة لإنتاج الدجاج المخصب.

- 05 وحدات لإنتاج الكتاكيت.

- 04 وحدات لإنتاج البيض الموجه لاستهلاك.

- 04 وحدات متخصصة بالذبح (مذابح).

- 03 وحدات لإنتاج البيض المخصص فقط للتخصيب.

المطلب الثالث : التقديم بوحدة بوقيرات

1- لمحة تاريخية لوحدة الذبح والتحويل

أنشأت و حدة بوقيرات في سنة 1986 و تعتبر من أهم وحدات ذبح الدواجن بالغرب الجزائري و للوحدة مهام أخرى من بينها ذبح الدجاج الذي يباع كمنتوج تام . كما تقوم باستعمال جزء منه كمنتوج نصف مصنع يدخل في عملية إنتاج مشتقات الدواجن مثل فطيرة الدواجن (pate de volaille) . كما تنقسم هذه الوحدة إلى عدة مصالح نشيطة و مختلفة و متعددة المهام .

- عرض بعض المعلومات حول الوحدة من حيث المساحة و قدرة الإنتاج و قدرة التخزين كمايلي :

أ- مساحة الوحدة:

المساحة الإجمالية للوحدة هي 2 هكتار، و 35 أر و 10 سار أما بالنسبة لمساحة المباني تقدر بـ 4531.12م²

ب- قدرة الإنتاج:

الذبح: 7200 وحدة/اليوم

للإنتاج المحول: 1 طن/اليوم

ج- قدرة التخزين:

غرفة التجميد السريع: 100 م³

غرفة ذات درجة تحت الصفر: 2450 م³

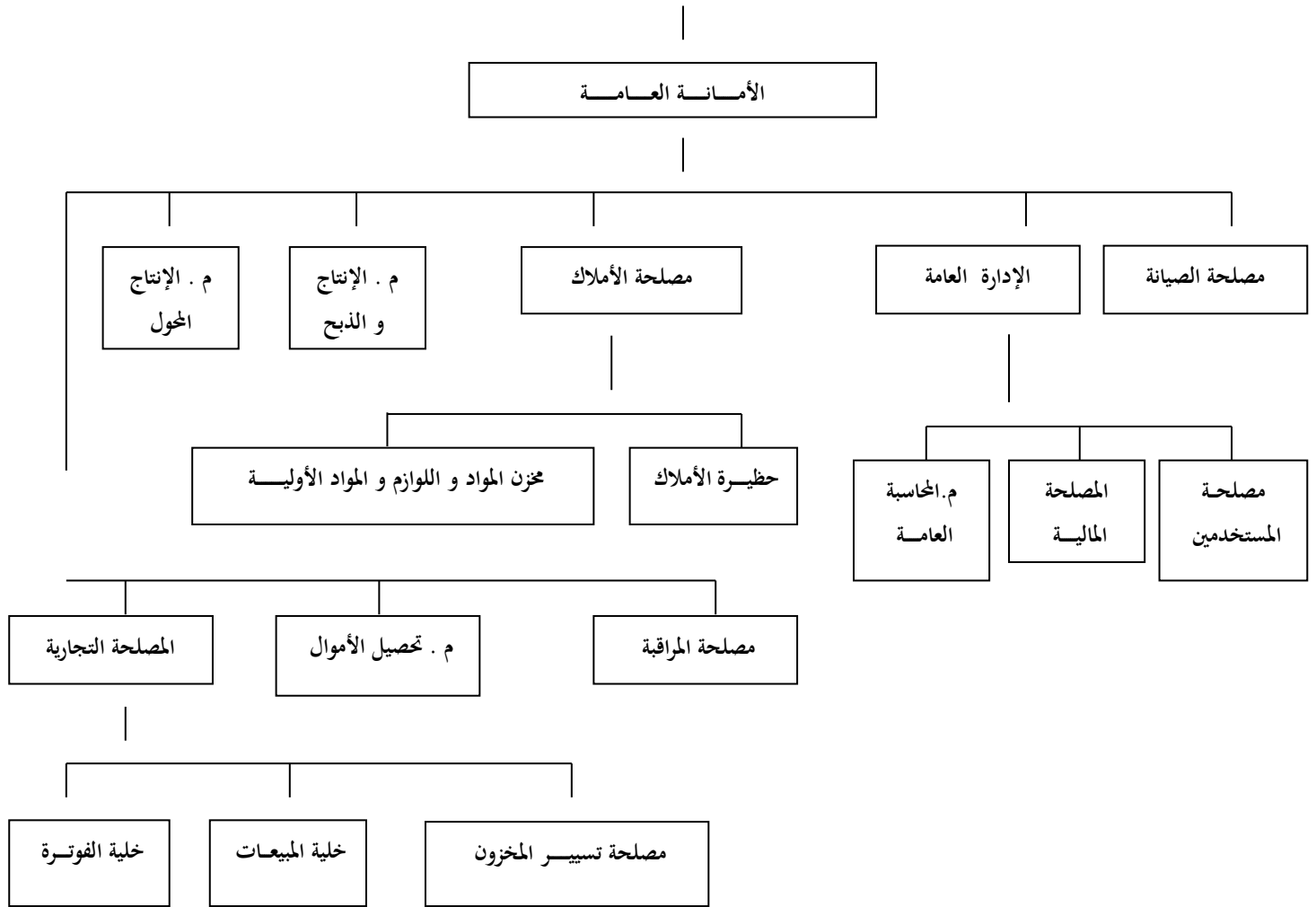
غرفة ذات درجة فوق الصفر: 486 م³

2- الهيكل التنظيمي لوحدة الذبح والتحويل

فهو عبارة عن مجموعة من الهياكل المادية و المالية و البشرية و القانونية هدفه هو تحقيق التنسيق بين مختلف أقسامه من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف المؤسسة حيث سيتم عرض الهيكل التنظيمي للمؤسسة كمايلي :

شكل رقم (III-03): الهيكل التنظيمي لوحدة الذبح والتحويل – بوقيرات

مديرية الوحدة



المصدر: قسم المحاسبة لوحدة الذبح والتحويل – بوقيرات

3- تحليل الهيكل التنظيمي للوحدة

- 3-1- مديرية الوحدة : يعتبر المدير المسؤول الأول الذي يشرف على التسيير و التنظيم داخل الوحدة.
- 3-2- الأمانة العامة : هي التي تقوم بعملية التنظيم في الجانب الإداري للمدير كما تقوم باستقبال جميع الاتصالات وهي حلقة ربط بين المدير وباقي المصالح بمعنى آخر فهي تقوم بالسهر على جميع الملفات الخاصة بالمديرية و كذلك المراسلات الإدارية داخل الوحدة (المصالح في ما بينها و بين المصالح و مدير الوحدة) و خارجها .
- 3-3- مصلحة الصيانة : تقوم هذه المصلحة بجميع عمليات الصيانة الخاصة بالوحدة (كالألات الصناعية و غرف التبريد) بمعنى أنها تقوم بتابعة حالة كل آلة و تحديد الحاجات اللازمة للوحدة .
- 3-4- الإدارة العامة : تتكون هذه الإدارة من ثلاث مصالح حيث كل مصلحة تقوم بمهمتها و هي كالآتي :
 - مصلحة المستخدمين : تقوم هذه المصلحة بمتابعة قوائم حضور العمال و إعداد كشوف الأجر في كل شهر للعمال و كذا عملية التكوين و الرسكلة للعمال .

- المصلحة المالية : يتمثل دور هذه المصلحة في تسيير أموال الوحدة خلال دورة النشاط و يتم ذلك بمتابعة الوضعية المالية للوحدة عن طريق مراقبة مداخيل (الأموال المحصل عليها من المبيعات) و مصاريف الوحدة (عمليات الشراء مثل المواد الأولية – خدمات مقدمة للوحدة)
- مصلحة المحاسبة العامة : مهمة هذه المصلحة هو القيام بعملية جمع و تبويب المعلومات و تصنيفها من أجل إعداد القوائم المحاسبية و المالية حسب الفترة المحاسبية للوحدة و القيام بالمسك المحاسبي لعمليات الوحدة .
- 3-5- مصلحة الأملاك : فهي تنقسم إلى نوعين هما :
- حظيرة الأملاك : فهي تقوم بمتابعة حظيرة الوحدة مثل شاحنات التبريد ، السيارات الخ و كذا متابعة كل التثبيتات المتعلقة و الخاصة بالوحدة مثل العقارات و المعدات و وسائل النقل و غيرها .
- مخزن المواد و اللوازم و المواد الأولية : هي عبارة عن تلك المساحات المخصصة لتخزين المواد و السلع و غيرها بشكل منظم و مرتب بحيث تكون جاهزة للاستعمال كلما استدعته الضرورة .
- 3-6- مصلحة الإنتاج و الذبح : تقوم هذه المصلحة باستلام الدجاج الحي لذبحه و معالجته و تعبئته في صناديق للتخزين .
- 3-7- مصلحة الإنتاج المحول : تقوم هذه المصلحة بعملية تحويل اللحوم البيضاء من أجل إنتاج منتجات تامة و نصف تامة (فطائر الدجاج) كما تقوم بعملية تقسيم الدجاج الموجه للبيع حسب الطلب
- 3-8- المصلحة التجارية : تتكون هذه المصلحة مما يلي :
- مصلحة تسيير المخزون : تقوم هذه الخلية بمتابعة و تسيير كل المدخلات و المخرجات من منتجات تامة و نصف تامة التي تقوم باستلام المنتجات من مصلحي الذبح و التحويل و تخزينها في غرف التبريد و كذلك البضاعة المشتراة إذ تقوم بعملية تسليم المنتجات و البضائع المطلوبة لعملية التحويل أو البيع .
- خلية المبيعات : فهي تقوم بتوجيه الدجاج و مشتقاته و البيض للاستهلاك .
- خلية الفوترة : تقوم هذه الخلية بتحرير فاتورة المبيعات للزبائن على أساس وصل التسليم المحرر على مستوى خلية المبيعات و تقوم بإعداد كشوف رقم الأعمال في نهاية كل فترة حيث توجه هذه الأخيرة لمصلحة المحاسبة .
- 3-9- مصلحة تحصيل الأموال : تقوم هذه المصلحة بمهمة متابعة عملية جمع و تحصيل الأموال المتعلقة بالزبائن بالتنسيق مع المصلحة المالية فهي عبارة عن همزة وصل بين المصلحة المالية و المصلحة التجارية .
- 3-10- مصلحة المراقبة : تقوم هذه المصلحة بمراقبة نوعية المنتجات و البضاعة المشتراة حيث بها مخبر يقوم بالتحاليل لجميع المنتجات و تقدم شهادة بيطرية .
- المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي لوحدة بوقيرات
- قمنا بعرض الميزانيات المحاسبية لوحدة الذبح و التحويل و ذلك لإعداد الميزانية المالية المفصلة و المختصرة و تحليلها بحساب النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي لمعرفة الوضعية المالية للوحدة.
- المطلب الأول : الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

-	-	-	-	أصول غير جارية
129967167,18	129786593,57	515626427,81	645413021,38	تثبيات عينية
88162500,00	88162500,00	-	88162500,00	الأراضي
1990729,03	2225195,22	74705372,40	76930567,62	المباني
39813938,15	39398898,35	440921055,41	480319953,76	تثبيات عينية أخرى
-	-	-	-	تثبيات ممنوح امتيازها
1063492,69	1688093,68	-	1688093,68	تثبيات يجرى انجازها
114506,48	3183485,15	-	3183485,15	تثبيات مالية
114506,48	114506,48	-	114506,48	إقراض و أصول مالية أخرى غير جارية
-	3068978,67	-	3068978,67	ضرائب مؤجلة على الأصل
131145166,35	134658172,40	515626427,81	650284600,21	مجموع الأصول غير الجارية
-	-	-	-	أصول جارية
131895083,24	344323453,11	11290581,92	335614035,03	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
190917366,68	273688838,53	176614487,67	291303326,20	حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
183991416,40	205665784,18	176614487,67	223280271,85	الزبائن
2691928,97	38199546,14	-	38823508,21	مدينون آخرون
4234021,31	29823508,21	-	29823508,21	الضرائب و ما شابهها
3335498,57	5761976,26	-	5761976,26	الموجودات و ما شابهها
3335498,57	5761976,26	-	5761976,26	الخزينة
326147948,49	623774267,90	28905069,59	252679337,49	مجموع الأصول الجارية
457293114,84	758432440,30	544531497,40	1302937,70	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

جدول رقم (III-02) : جانب الخصوم للميزانية سنة 2017

الخصوم	صافي 2017	صافي 2016
الاحتياطة		

-	-	رؤوس الأموال الخاصة
- 70845559,89	- 73894058,81	النتيجة الصافية
7107049,99	125593496,79	الحسابات بين الوحدات
-	-	حصة الشركة المدمجة (1)
-	-	حصة ذوي الأقلية (1)
- 63738509,90	51699437,98	مجموع رؤوس الأموال الخاصة
-	-	الخصوم غير الجارية
1451398,58	1451398,58	القروض و الديون المالية
-	-	الضرائب المؤجلة
-	-	ديون أخرى غير جارية
-	20574619,23	مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا
1451398,58	22026017,81	مجموع خصوم غير جارية
-	-	خصوم جارية
465530053,20	648924974,15	موردون و حسابات ملحقة
9854393,20	16846004,19	الضرائب
44194202,56	18934428,97	ديون أخرى
1577,20	1577,20	خزينة الخصوم
519580226,16	684706984,51	مجموع خصوم جارية
457293114,84	758432440,30	المجموع العام للخصوم

المصدر: قسم المحاسبة لوحدة الذبح والتحويل – بوقيرات

جدول رقم (III - 03): جانب الأصول للميزانية سنة 2017

صافي 2016	صافي 2017	و 2017	اهتلاكات مؤونات	إجمالي 2017	الأصول
--------------	--------------	-----------	--------------------	----------------	--------

-	-	-	-	أصول غير جارية
-	1588514,16		1588514,16	تثبيتات معنوية
129786593,57	129912723,82	521261310,40	651174034,22	تثبيتات عينية
88162500,00	88162500,00	-	88162500,00	الأراضي
2225195,22	2789122,16	74834949,46	77624071,62	المباني
39398898,35	38961101,66	446426360,94	485387462,60	تثبيتات عينية أخرى
1688093,68	-	-	-	تثبيتات يجرى انجازها
3183485,15	4022779,21	-	4022779,21	تثبيتات مالية
114506,48	114506,48	-	114506,48	إقراض و أصول مالية أخرى غير جارية
3068978,67	3908272,73	-	3908272,73	ضرائب مؤجلة على الأصل
134658172,40	135524017,19	521261310,40	656785327,59	مجموع الأصول غير الجارية
-	-	-	-	أصول جارية
344323453,11	46802741,08	4003279,76	50806020,84	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
273688838,53	103262467,04	27521355,98	130783823,02	حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
205665784,18	100993427,29	27521355,98	128514783,27	الزبائن
38199546,14	2269039,75	-	2269039,75	مدينون آخرون
29823508,21	0,00	-	0,00	الضرائب و ما شابهها
5761976,26	5931009,75	-	5931009,75	الموجودات و ما شابهها
5761976,26	5931009,75	-	5931009,75	الخزينة
623774267,90	155996217,87	31524635,74	187520853,61	مجموع الأصول الجارية
758432440,30	291520235,06	552785946,14	844306181,20	المجموع العام للأصول

المصدر: قسم المحاسبة لوحدة الذبح والتحويل - بوقيرات

جدول رقم (04-III) : جانب الخصوم للميزانية سنة 2017

الخصوم	صافي 2012	صافي 2011	ملاحظة
رؤوس الأموال الخاصة	-	-	
النتيجة الصافية	- 209970050,04	- 73894058,81	
رؤوس أموال خاصة أخرى - الترحيل من جديد	- 48845640,69	-	
الحسابات بين الوحدات	207603,37	125593496,79	
حصة الشركة المدمجة (1)	-	-	
حصة ذوي الأقلية (1)	-	-	
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	- 258608087,36	51699437,98	
الخصوم غير الجارية	-	-	
القروض و الديون المالية	1451398,58	1451398,58	
الضرائب المؤجلة	-	-	
ديون أخرى غير جارية	-	-	
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا	20569856,39	20574619,23	
مجموع خصوم غير جارية	22021254,97	22026017,81	
خصوم جارية	-	-	
موردون و حسابات ملحقه	522351002,38	648924974,15	
الضرائب	453949,95	16846004,19	
ديون أخرى	5300537,92	18934428,97	
خزينة الخصوم	1577,20	1577,20	
مجموع خصوم جارية	528107067,45	684706984,51	
المجموع العام للخصوم	291520235,06	758432440,30	

المصدر: قسم المحاسبة لوحدة الذبح والتحويل - بوقيرات

2- إعداد الميزانية المالية لسنتي 2016 و 2017

بالاعتماد على الميزانية المحاسبية لوحدة بوقيرات التي تم عرضها سابقا سيتم اعداد الميزانية المالية بشكل مختصر لسنتي 2016 و 2017 وذلك لتسهيل حساب النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي .

جدول رقم (III-05) : الميزانية المالية المفصلة لسنتي 2016 و 2017

الأصول	مبالغ سنة 2016	مبالغ سنة 2017	الخصوم	مبالغ سنة 2016	مبالغ سنة 2017
أصول ثابتة :			أموال خاصة :		
- تثبيتات معنوية	134658172,40	135524017,19	- النتيجة الصافية	51699437,98	258608087,36
- تثبيتات مالية	129786593,57	129912723,82	- الحسابات بين الوحدات	-73894058,81	209970050,04
	3183485,15	4022779,21	- رؤوس أموال خاصة	125593496,79	207603,37
			- أخرى - الترحيل من جديد	-	-48845640,69
قيم الاستغلال :			ديون طويلة الأجل :		
- مخزونات و منتجات قيد التنفيذ	344323453,11	46802741,08	- القروض و الديون المالية	22026017,81	22021254,97
	344323453,11	46802741,08	- مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا	1451398,58	145398,58
				2057461,923	20569856,30
قيم محققة :			ديون قصيرة الأجل :		
- الزبائن	273688838,53	103262467,04	- موردون و حسابات ملحقة	684706984,51	528107067,45
- مدينون آخرون	205665784,18	100993427,29	- الضرائب	648924974,15	522351002,38
- الضرائب وما شابهها	38199546,14	2269039,75	- ديون أخرى	16846004,19	453949,95
	29823508,21	0,00	- خزينة الخصوم	18934428,97	5300537,92
				1577,20	1577,20
قيم جاهزة :					
- الخزينة	5761976,26	5931009,75			
	5761976,26	5931009,75			
كتلة الأصول	758432440,30	291520235,06	كتلة الخصوم	758432440,30	291520235,06

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الوثائق المحاسبية الداخلية لوحدة بوقيرات

جدول رقم (III-06) : الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
51699437.98	اموال خاصة FP	134658172.40	أصول ثابتة AF
22026017.81	ديون طويلة الاجل DLT	344323453.11	قيم الاستغلال VE
684706984.51	ديون قصيرة الاجل DCT	273688838.53	قيم محققة VR
1577.20	خزينة الخصوم	5761976.26	قيم جاهزة VD
758432440.30	كتلة الخصوم	758432440.30	كتلة الاصول

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الوثائق المحاسبية الداخلية لوحدة بوقيرات

جدول رقم (III-07) : الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
258608087,36	اموال خاصة FP	135524017,19	أصول ثابتة AF
22021254,97	ديون طويلة الاجل DLT	46802741,08	قيم الاستغلال VE
528107067,45	ديون قصيرة الاجل DCT	103262467,04	قيم محققة VR
1577,20	خزينة الخصوم	5931009,75	قيم جاهزة VD
291520235,06	كتلة الخصوم	291520235,06	كتلة الاصول

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الوثائق المحاسبية الداخلية لوحدة بوقيرات

المطلب الثاني : تحليل الميزانية المالية للوحدة بواسطة النسب المالية

من خلال ما تم دراسته في الجانب النظري حول النسب المالية و كيفية حسابها سيتم تطبيقه على الميزانية المختصرة لوحدة بوقيرات .

جدول رقم (III-08) : نسب الهيكله لسنتي 2016 و 2017

نوع النسبة	العلاقة	سنة 2016	سنة 2017
نسبة التمويل الدائم	$\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$	$\frac{(22026017,81+51699437,98)}{134658172,40}$ 0,5 =	$\frac{22021254,97+(-258608087,36)}{135524017,19}$ -1,7 =
نسبة التمويل الذاتي	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$	$\frac{51699437,98}{134658172,40}$ 0,3 =	$\frac{-258608087,36}{135524017,19}$ -1,9 =

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الوثائق المحاسبية الداخلية لوحدة بوقيرات

التعليق :

-بعد إجراء الحسابات نرى بأن نسبة التمويل الدائم في سنة 2016 و 2017 أقل من الواحد و هذا يعني أن رأس المال العامل الصافي أقل من الصفر و هذا يدل على حالة عدم التوازن لأن الأموال الدائمة و التي وجودها تحت تصرف المؤسسة لفترة طويلة تتناسب مع الأصول الثابتة غير كافية لتمويل هذه الأخيرة ، و بالتالي تكون المؤسسة قد لجأت إلى الديون قصيرة الأجل لتمويلها و هي وضعية ليست جيدة.

-أما بالنسبة لنسبة التمويل الذاتي فهي سالبة أي أقل من الواحد خلال السنتين ، و هذا يعني أن الأموال الخاصة لا تستطيع أن تمول الأصول الثابتة وبالتالي انعدام فائض تستعمله المؤسسة في تمويل الأصول المتداولة و هذا يعني أن المؤسسة تعتمد على التمويل الخارجي.

جدول رقم (III-09) : نسب السيولة لسنتي 2016 و 2017

سنة 2017	سنة 2016	العلاقة	نوع النسبة
$\frac{155996217,87}{528107067,45}$ <p style="text-align: right;">0,2=</p>	$\frac{623774267,9}{684706984,51}$ <p style="text-align: right;">0,9=</p>	$\frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{الديون القصيرة الاجل}}$	نسبة السيولة العامة
$\frac{109193476,79}{528107067,45}$ <p style="text-align: right;">0,2 =</p>	$\frac{279450814,79}{684706984,51}$ <p style="text-align: right;">0,4=</p>	$\frac{\text{قيم محققة + قيم جاهزة}}{\text{الديون القصيرة الاجل}}$	نسبة السيولة المنخفضة
$\frac{5931009,75}{528107067,45}$ <p style="text-align: right;">0,01=</p>	$\frac{5761976,26}{684706984,51}$ <p style="text-align: right;">0,008 =</p>	$\frac{\text{قيم جاهزة}}{\text{الديون القصيرة الاجل}}$	نسبة السيولة الحالية
$\frac{155996217,87}{291520235,06}$ <p style="text-align: right;">0,5 =</p>	$\frac{623774267,9}{758432440,30}$ <p style="text-align: right;">0,8 =</p>	$\frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{مجموع الاصول}}$	نسبة سيولة الأصول

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على الوثائق المحاسبية الداخلية لوحدة بوقيرات

التعليق :

-نلاحظ من خلال الجداول أن نسبة السيولة العامة خلال السنتين 2016 و 2017 أقل من الواحد فهذا يعني أن المؤسسة في وضعية مالية حرجة و هذا يدل على عدم توفر السيولة فهي غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وعليها أن تراجع هيكلها المالي بزيادة الديون الطويلة أو زيادة رأسمالها أو تخفيض ديونها القصيرة و زيادة أصولها المتداولة.

-من الجداول نلاحظ أن قيمة السيولة المنخفضة في سنة 2016 تتراوح بين 0.3 و 0.5 فهي تدل على الحالة الجيدة و إمكانية الدفع دون صعوبات أي تكون القيم الجاهزة و الغير جاهزة تساوي نصف الديون القصيرة أو أقل ، أما بالنسبة لسنة 2017 فهي أقل من 0,3 مما يدل على أن الحالة غير جيدة و بالتالي عدم قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها القصيرة الأجل.

-من الجداول نرى أن نسبة السيولة الحالية في السنة 2016 و 2017 أقل من 0,2 مما يدل على نقص حجم الاموال المجمدة في خزانة المؤسسة و بالتالي عدم قدرة المؤسسة على تغطية أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة .

-أما نسبة سيولة الأصول فمن خلال الجداول نلاحظ أنها في سنة 2016 أكبر من 0,5 مما يدل على أن المؤسسة تستثمر معظم أموالها في الأصول القابلة للتحويل إلى نقدية في المدى القصير وفي سنة 2017 فهي مساوية لـ 0,5 مما يدل على الوضعية الجيدة للمؤسسة .

جدول رقم (III-10) : نسب النشاط لسنتي 2016 و 2017

نوع النسبة	العلاقة	سنة 2016	سنة 2017
نسبة الاستقلالية المالية	الاموال الخاصة مجموع الخصوم	51699437,98 758432440,30	-258608087,36 291520235,06
		0,06 =	-0,8 =

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الوثائق المحاسبية الداخلية لوحدة بوقيرات

التعليق :

-نلاحظ من خلال الجداول أن نسبة الاستقلالية المالية منخفضة بسنة 2016 و 2017 فهي أقل من 0,5 أي تمثل الأموال الخاصة أقل من 50 % من مجموع الخصوم ومنه فالمؤسسة قد فقدت استقلاليتها لأن مواردها مشكلة بأكثر من 50 % من الديون أي أنها ليست مستقلة ماليا لأنها تعتمد على الديون دون اعتمادها أكثر على مواردها الخاصة .

جدول رقم(11-III): نسب المردودية لسنتي 2016 و 2017

سنة 2017	سنة 2016	العلاقة	نوع النسبة
$\frac{-209970050,04}{-258608087,36}$ <p style="text-align: right;">0,81=</p>	$\frac{-73894058,81}{51699437,98}$ <p style="text-align: right;">- 1,42=</p>	$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100^*$	نسبة المردودية المالية
$\frac{-209970050,04}{291520235,06}$ <p style="text-align: right;">0,72=</p>	$\frac{-73894058,81}{758432440,30}$ <p style="text-align: right;">0,09=</p>	$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100^x$	نسبة المردودية الاقتصادية
$\frac{-209970050,04}{135524017,19}$ <p style="text-align: right;">- 1,54=</p>	$\frac{-73894058,81}{134658172,40}$ <p style="text-align: right;">0,54=</p>	$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأصول الثابتة}} \times 100^x$	نسبة المردودية التجارية

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الوثائق المحاسبية الداخلية لوحدة بوقيرات

التعليق :

-فيما يخص نسبة المردودية المالية من خلال الجداول فهي سالبة بالنسبة لسنة 2016 و هو يدل على عدم فعالية أداء المؤسسة مما يلزمها ذلك على إعادة النظر في سياسة استثمارها للموارد المالية مع الأخذ بعين الاعتبار البيئة الداخلية و الخارجية للمؤسسة أما بالنسبة لسنة 2017 فهي مرتفعة فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كان أفضل مما يدل على وجود تسيير أمثل من طرف المؤسسة لمواردها المالية بحيث المؤسسة لا تجد صعوبة في جذب مساهمين جدد هذا إذا كانت بحاجة إلى ذلك .

-بخصوص نسبة المردودية الاقتصادية فمن خلال الجداول نلاحظ أنه بسنة 2016 هناك تذبذب في النسبة و هذا راجع إلى تقلبات النتيجة الصافية فالمؤسسة لديها كفاءة ضعيفة في استخدام مواردها لكن تحسن مستواها في السنة الموالية 2017 فهي مرتفعة مما يدل على أن المؤسسة لديها كفاءة جيدة في استخدام مواردها لتحقيق أرباح أفضل أما بالنسبة .

-من الجداول نلاحظ أن نسبة المردودية التجارية بسنة 2016 مرتفعة و هذا يدل على قوة وضعها التنافسي في قطاع نشاطها بالنسبة لمؤسسات أخرى و التي تنشط في نفس القطاع أما بسنة 2017 فالنسبة سالبة و هذا يدل على ضعف وضعها التنافسي أمام مؤسسات أخرى في قطاع نشاطها .

المطلب الثالث : تحليل التوازن المالي للوحدة

من خلال ما تم دراسته في الجانب النظري عن مؤشرات التوازن المالي و كيفية حسابها سيتم تطبيقه في الجانب التطبيقي على الميزانية المالية المختصرة لوحدة بوقيرات التي تم إعدادها سابقا و ذلك للفهم أكثر .

جدول رقم (III-12) : رأسمال العامل لسنتي 2016 و 2017

سنة 2017	سنة 2016	العلاقة	نوع المؤشر
-256405832,39	73725455,79	(الأموال الخاصة + الديون الطويلة الأجل)	رأس مال
-	-	- الأصول الثابتة	العامل
135524017,19	134658172,40		
-372110849,58 =	-60932716,61 =		

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الوثائق المحاسبية الداخلية لوحدة بوقيرات

التعليق :

-من الجداول ملاحظ أن رأسمال العامل سالب في السنتين 2016 و 2017 على المؤسسة تفادي هذه الوضعية ولكن ممكن أن تشتري على الحساب ثم تبيع فلا تتأثر كثيرا لأن هذا لا يعني عدم قدرتها على السداد رغم وجود رأس مال عامل سالب.

جدول رقم (III-13): احتياجات رأسمال العامل لسنتي 2016 و 2017

سنة 2017	سنة 2016	العلاقة	نوع المؤشر
46802741,08	344323453,11	(قيم الاستغلال + قيم محققة) -	احتياجات
-	-	ديون قصيرة الأجل - خزينة الخصوم	رأسمال
528105490,25	684705407,31		العامل
-481302749,17 =	-340381954,2 =		

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الوثائق المحاسبية الداخلية لوحدة بوقيرات

التعليق :

من الجداول نلاحظ أن احتياجات رأسمال العامل سالب في السنتين 2016 و 2017 و هذا يعني أن المؤسسة لها فائض في رأس المال العامل وذلك بعد تغطية كل احتياجات تمويل الدورة.

جدول رقم (III-14) : الخزينة في سنة 2016 و 2017

سنة 2017	سنة 2016	العلاقة	نوع المؤشر
-372110849,58	-60932716,61	رأسمال العامل - احتياجات	الخزينة
-	-	رأسمال العامل	
(-481302749,17)	(-340381954,2)		
109191899,59 =	279449237,59 =		

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الوثائق المحاسبية الداخلية لوحدة بوقيرات

التعليق :

➤ من الجداول نلاحظ أن الخزينة موجبة في سنة 2016 و 2017 و هذا يعني وجود فائض في الخزينة لذا يجب على المسير المالي أن يوظف الفائض من الأموال ليحقق عائدا للمؤسسة في المدى القصير مع مراعاة الحد الأدنى للسيولة حتى لا تقع في صعوبات التسديد .

خلاصة الفصل:

يعتبر هذا الفصل محاولة بسيطة لتجسيد أهم ما تم التطرق إليه في الجانب النظري على أرض الواقع فتم التعرف على وحدة بوقيرات و تقديم الهيكل التنظيمي لها و عرض الميزانيات المحاسبية لسنتي 2016 و 2017 ، بهدف تطبيق المؤشرات المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ، وذلك بالانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية لوحدة بوقيرات . و لمعرفة الوضعية المالية و تحليل الأداء المالي ، قمنا بدراسة و تحليل الميزانية المالية لحساب النسب المالية ، مع تقديم تعليق لكل نسبة ، و كذا حساب مؤشرات التوازن المالي لها .

و من خلال ما تم دراسته قمنا باستخلاص مجموعة من النتائج كالآتي :

-تبين لنا أن وحدة بوقيرات تعتمد على الديون القصيرة لتمويل أصولها الثابتة كما أنها لا تتوفر على سيولة عامة تساعدها في تغطية التزاماتها القصيرة المدى .

-فقدانها للاستقلالية المالية و اعتمادها على الديون أكثر من مواردها الخاصة .

-أما بالنسبة لمرد وديتها فكانت سيئة في سنة 2016 و هو ما يدل على عدم فعالية الأداء لكن بسنة 2017 تحسنت مرد وديتها وهو دليل على أن المؤسسة بهذه السنة كان لديها الكفاءة الجيدة في التسيير الأمثل لمواردها المالية لتحقيق أرباح أفضل .

- كما تبين لنا أن خزينة المؤسسة كانت موجبة و هو دليل على وجود فائض يساعد المسير المالي في توظيفها لتحقيق عائد للمؤسسة في المدى القصير و ذلك بمراعاة الحد الأدنى للسيولة بهدف تجنب الصعوبات التي قد تؤدي إلى عدم قدرة المؤسسة على تسديد الديون .

الخطاتمة العامة

من الملاحظة أنه من خلال ما قمنا بدراسته في هذا المبحث، فإنه هناك اهتمام كبير من قبل المؤسسات والتي تؤكد كثيراً على عملية تقييم الأداء، بل هناك ثقافة تؤكد على ضرورة الإهتمام بموضوع التحليل المالي. فالتحليل المالي هو معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في تقييم الأداء لفترات ماضية وحاضرة، والتوقع على ما سيكون في المستقبل فالتحليل المالي بإعتباره أداة تهتم بدراسة القوائم المالية بشكل تحليلي مفصل لتوضيح العلاقات بين عناصر هذه القوائم، والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر في فترات محددة أما فيما يخص إختيار الفرضيات فقد تم تفسيرها كمايلي:

الفرضية الأولى: التحليل المالي هو دراسة القوائم المالية باستخدام أساليب رياضية وإحصائية بغرض إظهار ارتباطات التي تربط عناصرها و التغيرات التي تطرأ على هذه العناصر خلال فترة أو عدة فترات زمنية، الفرضية مقبولة، وهو ما يفسر أن التحليل المالي يقوم على فحص القوائم المالية باستعمال النسب المالية حيث أن القوائم تكون مترابطة فيما بينها بحيث أن التغيرات في الأصول والخصوم التي تظهر في الميزانية تظهر أيضا في الإيرادان والمصاريف في جدول النتائج والذي تنتج عنها الأرباح والخسائر التي حققتها المؤسسة.

الفرضية الثانية: الأداء المالي هو مدي مساهمة الأنشطة في خلق القيمة والفعالية في إستخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف، الفرضية مقبولة، وهو ما يفسر أن الأداء المالي هو نتيجة النشاط الشمولي الذي تمارسه المؤسسة ويحدد مستوى إنجازها ومدة استغلالها لمواردها وإمكاناتها حيث يشار إليه بأنه انعكاس لقدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها.

الفرضية الثالثة: تتمثل أدوات التحليل المالي التي تستخدمها المؤسسة في القوائم المالية والنسب المالية، الفرضية مقبولة، وهو ما يفسر ان النسب المالية يستخدمها المحللون الماليون من أجل دراسة المعلومات المالية والمتمثلة في القوائم المالية المتوفرة عند المؤسسة من أجل التعرف على وضع المؤسسة موضع تحليل.

ولقد توصلت الدراسات إلى النتائج التالية :

التحليل المالي يقوم على فحص وتحليل القوائم المالية للمؤسسة لفترات ماضية بهدف معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة.

تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض والوفاء بالديون.

التحليل المالي يساعد على تحسين أداء المؤسسة في المستقبل من خلال اكتشاف الانحرافات الموجودة في الأداء.

المراجع

قائمة المراجع

1-الكتب:

- الشيخ داوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد السابع، الجزائر 2009-2018.
- توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء مدخل جديد لعالم جديد، دار الفكر العربي، مصر 2004-2003،.
- حسن فلاح الحسين، إدارة المشروعات الصغيرة مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز، دار الشروق للنشر و التوزيع، مصر 2006، ص216.
- خالد توفيق الشمري، التحليل المالي و الاقتصادي، الطبعة الأولى 2010، عمان، دار وائل للنشر و التوزيع.
- طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة و الأنترنت، دار الفكر الجامعي الإسكندرية 2007.
- عدنان تايه النعيمي، أرشد فوائد التميي، التحليل و التخطيط المالي، اتجاهات المعاصرة، الطبعة العربية 2008، عمان الأردن
- عاطف وليم أندراوي، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2006
- فلاح حسن الحسين ومؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر، دار للنشر، الطبعة الثانية.
- ناصر دادي عدنون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي، المحمدية العاصمة، الجزائر 2001.
- محمود مزيان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في الأداء المصارف الخارجية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و توزيع، عمان 2009
- مجيد الكرفي، تقييم الأداء المالي في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر و التوزيع نمصر 2010
- نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية و تطبيقية، الطبعة الأولى 2012، عمان، دار البداية ناشرون و موزعون.
- هيثم محمد الربيعي، الإدارة و التحليل المالي، الطبعة الأولى 2000، عمان الأردن، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع.
- وليد ناجي ألبالي، الأستاذ علي خلف عبد الله، التحليل المالي للرقابة على الأداء و الكشف عن الانحرافات، الطبعة الأولى 2015، عمان.
- وليد ناجي الجباني، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى 2009، عمان الأردن، أئراء للنشر و التوزيع.

2- الأطروحات والمذكرات:

- أوراغ وناسة، أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة-دراسة حالة مؤسسة المطاحن بسكرة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، التخصص محاسبي، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2015/2016.
- اليمين سعادة، إستخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير المنشورة تخصص إدارة الأعمال كلية العلوم الاقتصادية جامعة الحاج لخضر ، باتنة 2009 --بومعزة حليلة ، التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة الاقتصادية ، رسالة ماجستير 2003 ، تيطراوي محمد، خلدون مداني، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة دراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة "2015/2014"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد بوضياف بمسيلة، السنة الجامعية 2016/2017.
- شعبان محمد، نحو اختيار هيكل تمويل أمثل للمؤسسة الاقتصادية ،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص مالية مؤسسة كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة أحمد بوقره بومرداس 2010، ص118.
- صابر عباسي ، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة و الجباية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2012.
- طير وزيرة، سايجي باهية فريال، فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، دراسة تطبيقية للوضعية المالية لديوان الترقية و التسيير العقاري البويرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة العقيد أكلي محند أوحاج جامعة البويرة، السنة الدراسية 2014/2015.
- عادل عشي ، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس و تقييم ،رسالة ماجستير ، منشورة تخصص تسيير المؤسسات الصناعية ، كلية الحقوق و علوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- عيسى سهام، عيسى يونس، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير، إدارة أعمال المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية و الخارجية وعلوم التسيير ، جامعة بومرداس 2017
- لزعر محمد سامي ، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ، مذكرة ماجستير تخصص الإدارة المالية ، كلية العلوم الاقتصادية جامعة هنتوري قسنطينة 2012،
- محمد الأمين، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالتغير المالي في بنوك الخارجية، مذكرة تخرج ضمن متطلبات لنيل شهادة ماجستير علوم التسيير ، تخصص تأمين و تسيير ، جامعة أم بواقي 2015
- محمد محمود الخطيب ، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم شركات المساهمة ، الطبعة الأولى ، دار الخامد للنشر و التوزيع ، عمان الأردن

3- المداخلات العلمية:

- عبد الرزاق مولاي لخضر، حسين ، أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركة، "الملتقى الدولي الثاني حول الأداء ، جامعة ورقلة، يومي 22-23 نوفمبر 2011.
- عبد الوهاب دادن ، رشيد حفص، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة للجزائر ، مجلة الدراسات و البحوث جامعة ورقلة و غرداية العدد 02-2014، ص24

-مداني بن بلغيت و عقب القادر بشاش ، النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية ، مداخلة ضمن أعمال
الملتقى الدولي حول إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة المعتمد ، 13-
14 ديسمبر 2011، جامعة ورقلة،

4-المراسيم والقوانين

الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية الجديدة الرسمية المؤرخ في 25 مارس 2009، العدد 19.

-الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى تبيان أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة على اعتبار أن التحليل المالي هو عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر ، وتوقع ما ستكون عليه نتائج المؤسسة في المستقبل و ثم القيام بدراسة ميدانية في مؤسسة مذبحة الدواجن _بوقيرات ، ولقد توصلت الدراسات إلى النتائج التالية :

_ التحليل المالي يقوم على فحص وتحليل القوائم المالية للمؤسسة لفترات ماضية بهدف معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة .

_ تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض والوفاء بالديون.

_ التحليل المالي يساعد على تحسين أداء المؤسسة في المستقبل من خلال اكتشاف الانحرافات الموجودة في الأداء .

_الكلمات الإفتتاحية : التحليل المالي ، أدوات التحليل المالي ، الأداء ، الأداء المالي .

Résume:

Cette étude visait à indiquer l'influence de l'analyse financière à la performance de l'institution alors que cet analyse est un opération de traitement ordonné des processus des données disponibles pour obtonir les informations utilisées dans le processus de prise des décisions et l'évaluation de la performance des institutions avant et après et la prévision de ce qui sera les résultats de l'institution dans l'avenir.Et à cette raison nous faisons étude pratique dans l'usine loravion Bogiratte et on obtient les résultats suivantes: *L'analyse financière est basée sur l'examen et analyser des factures financière dominante dans l'entreprise . *Déterminer la capacité de l'entreprise à emprunter et a rembourser ses dettes . *L'analyse financière contribue à améliorer la preformance de l'entreprise dans l'avenir a partir des erreursdécouverts Mots clé:outils d'analyse financière,l'analyse financière ,performance ,performance financière.